الأخبار
al-akhbar

الجمعة 19 حزيران 2026
العدد 5804 السنة العشرون
Vendredi 19 Juin 2026 no 5804 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

كأس العالم | 12

انقسامٌ جديد بين اللبنانيين لهذه الأسباب نشجّع هذه المنتخبات

مشروع «اتفاق أمني» ينتظر عون في واشنطن

ترامب يرضي إسرائيل بإلزام «لبنان الرسمي» ترتيبات ضد المقاومة

«سلطة الوصاية» تطلق حرباً ضد حزب الله بقيادة حاكم مصرف لبنان 2 - 3

بري: المقاومة تلتزم بوقف النار طالما التزم به العدو بشكل كامل وشامل

حزب الله يحذّر السلطة: لا تستهدفونا 4

(أ ف ب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

لا حدود للحماقة (أو أكثر): أن تطلب من العدو البقاء في أرضك!

شروط لزيارة عون الأميركية... وواشنطن تعرض «اتفاقاً أمنياً» يلبّي حاجات العدو
أعداء المقاومة يمهدون لـ«خراب داخلي» عبر خطوات ضد حزب الله

إبراهيم الأمين

«اتفاق فرساي». عبارة تحمل من الرمزية ما يكفي لإغراء رجل استعراضي مثل دونالد ترامب. وحتى الفرنسيون، وفي مقدّمهم الرئيس إيمانويل ماكرون، بدوا في غاية السرور لمجرد أن التوقيع جرى على أرض فرنسية. هكذا جرى ترتيب المشهد على عجل قبل أيام، بعدما أبلغت واشنطن بأن طهران لا ترغب في توقيع مباشر، ولا تريد مصافحة أو عناقاً.

في فرساي، كان الرئيس الأميركي يلبّي دعوة إلى عشاء أقيم على شرفه بحضور عدد محدود جداً من الأصدقاء. وكان واضحاً أن ترامب، كما ماكرون، لا يريدان إضفاء أي طابع سياسي على العشاء، الأمر الذي يفسّر غياب شخصيات عدة، أبرزها السفير الأميركي في فرنسا تشارلز كوشنر، والد جاريد كوشنر، والشخصية التي يمقتها ماكرون، رغم إدراكه أنه عُيّن في منصبه كجائزة ترضية، من ضمن سياسة المكافآت السياسية التي اعتمدها ترامب في تعيين عدد من السفراء، من بينهم السفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى.

كانت في فرساي «شلّة» من أصدقاء الرجلين، فجأة، أقدب وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو من ترامب حاملاً أوراقاً، فيما كانت زوجة الرئيس الفرنسي ترفع رأسها من فوق المائدة لترى ما الذي يحصل عندها، توجّه ترامب إلى الحاضرين قائلاً: «أنا أوقع الآن مذكرة التفاهم مع إيران، وفي الطرف الآخر من المنطقة يجلس الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان ليقوم بالأمر نفسه». وبعدما وقف الجميع، حرص ترامب على الالتفات إلى بعض الحاضرين قائلاً: «لقد وقّعت الآن!».

انتهى اللقاء إلى ما انتهى إليه، لتبدأ مرحلة جديدة من التفاوض الشاق بين إيران والولايات المتحدة. أما ماكرون، فكان يبحث عن موقع له في هذا الاحتفال الكبير، بعدما حضر إلى العشاء متوتراً نتيجة «الإهمال» الذي أبداه ترامب تجاه المشاركين في اجتماعات قادة دول مجموعة السبع، إلى حدّ القول لهم: «لسنا بحاجة إليكم، حتى في إزالة الألغام. وإذا قررتم المساعدة فهذا شأنكم، لكنني واثق من أن إيران قادرة على إزالة الألغام بنفسها، وسيجري ذلك تحت انظاري».

بحثاً عن دور

يشكو ماكرون باستمرار من غياب الدور الفرنسي الفاعل. وفي السنوات الأخيرة، تحوّلت باريس إلى ما يشبه الفندق الذي يستضيف مفاوضين من جنسيات مختلفة، من دون أن يكون للحكومة الفرنسية دور يتجاوز حدود بعض الترتيبات اللوجستية. حتى أجهزة الاستخبارات الفرنسية تلقت، على سبيل المزاح، تحذيراً بأن من الأفضل لها عدم التجسس على المفاوضات التي تُعقد على أراضيها. هذا ما حصل، مثلاً، عندما وافق أحمد الشرع على إرسال وزير خارجيته أسعد الشيباني للاجتماع مع وزير الشؤون الاستراتيجية في كيان العدو رون ديرمر. يومها، فوجئت باريس لأنها كانت تعتقد بأن الاجتماع سيبقى سرياً، قبل أن تتضاعف المفاجأة عندما وافق الشرع على نشر خبر اللقاء عبر وكالة «سانا». وعندها، اعتبر الفرنسيون أن موافقة الشرع على لقاء علني والمضي في مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق أمني مع إسرائيل قد تمنحهم دوراً أكبر في سوريا، علماً أن السفارة الفرنسية في دمشق لا تزال مقفلة حتى الآن.

ولا تتوقف قصة الدور الفرنسي عند هذا الحد. فباريس، التي لا تزال تعتقد أن من حقها تأدية دور مركزي في لبنان وسوريا، لم تستوعب بعد حجم التحولات التي شهدتها المنطقة خلال العقود الأخيرة. كما أنها لم تدرك تماماً دلالات الانقلاب الكبير الذي شهده الإقليم بعد 7 أكتوبر، وبرغم خلافاتها مع إسرائيل، لا تزال تحاول استرضاء تل أبيب. ومنذ سنوات، تعزّز السلوك الفرنسي المعادي لخصوم إسرائيل، سواء في لبنان أو في سوريا. وفي بيروت، حيث يستعد السفير هيرفيه ماغرو لمغادرة منصبه (ولا أسف على ذلك)، قادت باريس واحدة من أكبر حملات التحريض ضد المقاومة وبيئتها، فيما كان سفيرها الممثلون يتصرف على طريقة بعض السياسيين اللبنانيين الذين لا يخفي ازدراءه لهم، إلى درجة أنك قد تسمع أربع روايات مختلفة عنه من أربعة زوار مختلفين. لكن الثابت في مواقفه هو عداؤه للمقاومة وإصراره على اعتبار حزب الله مصدر خطر على لبنان ومستقبله. وهو كان ممن روّجوا لرواية هزيمة الحزب حتى قبل اندلاع حرب «أولي البأس» في خريف عام 2024. وعندما أُطلقت «الصواريخ الستة» مطلع آذار الماضي، كان من أوائل من تحدثوا عن «جنون حزب الله وحماقته»، وأنه «لن يصمد طويلاً أمام الجيش الإسرائيلي». وبقي على موقفه ومكابرته رغم أن «مهنيين» داخل سفارته أبلغوه بأن الوقائع لا تسير على هذا النحو. كما حاول استغلال حادثة مقتل جنديين من الوحدة الفرنسية في 18 نيسان الماضي، رغم معرفته بأن القوة الفرنسية كانت تقدّم خدمات ميدانية لقوات الاحتلال عبر الدخول إلى مناطق ترتبط بعمل المقاومة. وبرغم اطلاع السفير وبقية الجهات في السفارة على تفاصيل ما جرى، إلا أنه واصل تحريضه ضد المقاومة. وفي كل مرة يزور فيها مسؤول أو وفد فرنسي لبنان، كما حصل مع الوفد النيابي الفرنسي قبل عشرة أيام، يتولى السفير نفسه التحريض بأسلوب يشبه أساليب بعض السياسيين اللبنانيين، مطالباً الزوار بعدم الاجتماع مع حزب الله.

الحديث عن فرنسا، في سياق ما يجري حالياً، مردّه إلى أن باريس تحاول حجز مكان لها على الطاولة اللبنانية. وهي تناقش مع الأميركيين والإسرائيليين الصيغة الأنسب للإبقاء على وجود قوة دولية أو أممية، وربما أوروبية، في لبنان بعد انتهاء ولاية قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب. لكن باريس لا تعرض على لبنان ما يعود عليه بأي فائدة، بل تسعى إلى إقناع الولايات المتحدة وإسرائيل بأن بقاء قواتها في الجنوب سيوفّر ضمانات تحول دون وجود مقاتلي حزب الله بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة. في وقت يواصل الفرنسيون ارتكاب المعاصي، وآخرها إطلاق مسيّرات للاستطلاع فوق الأراضي اللبنانية خلال المواجهات، وتزويد العدو بمعلومات ما ساعده على استهداف المقاومة وبيئتها الحاضنة. والمفارقة أن فرنسا تتصرف وكأن الآخرين لا يدركون ما يجري أو لا يملكون معطيات عمّا تقوم به.

حمقى بيروت

لكن الموقف الفرنسي ليس وحده ما يعكّر صفو المشهد المفترض بعد فشل الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران ولبنان. فهناك في بيروت من يبدو أكثر حماقة من الفرنسيين. بل بات بالإمكان الحديث عن حجم الحقد الذي يسكن قلوب مسؤولين كبار في الدولة وسياسيين، ممن لا يعارضون بقاء قوات الاحتلال في الجنوب، ويسعون إلى اتخاذ خطوات وإجراءات تحول دون مساعدة الناس على إعادة إعمار منازلهم. والأخطر من ذلك، أن هؤلاء الذين يفترضون، عن غباء وحقد، أن وقف إطلاق النار في لبنان لن يأتي عن طريق المقاومة وإيران، يُظهرون استعداداً لتقديم تنازلات تتجاوز بكثير ما يعتقده اللبنانيون، ومستعدون للذهاب بعيداً في مراضاة إسرائيل، حتى لو كان الثمن تعريض البلاد لخطر الاحتراب الأهلي.

لم يكن الاجتماع الأخير بين الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام أكثر من مناسبة اتفق خلالها الرجلان على أن ما يجري لا يصب في مصلحتهما، وأن عليهما القيام بكل ما يلزم لإفشاله. وانطلاقاً من ذلك، قرّرا المضي قدماً في المسار التفاوضي القائم مع إسرائيل برعاية أميركية. وبدلاً من الاستفادة من المتغيرات التي طرأت والانطلاق في البحث مع الأميركيين في آلية تفضي إلى جدولة انسحاب قوات الاحتلال مقابل انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، يتجهان نحو توقيع اتفاقية أمنية مع إسرائيل، وهدفهما هو نفسه الهدف الذي تسعى إليه إسرائيل، والمتمثل في نزع سلاح المقاومة على كامل الأراضي اللبنانية.

في لحظة معيّنة، لا يعود الغباء وحده مصدر الأخطاء، بل هناك ما هو أكثر من ذلك. فعندما صُدم جوزيف عون، في أول تواصل له مع ترامب، بأن عليه أن يدفع ثمن الحصول على «بطاقة دخول» إلى البيت الأبيض، لم يعارض، من حيث المبدأ، فكرة الاجتماع بنيامين نتنياهو. وكل ما قام به منذ توليه رئاسة الجمهورية يوحي بأن ليس لديه مشكلة مع إسرائيل، بل لديه مشكلة كبيرة مع المقاومة، وأن هاجسه ليس منع العدوان الإسرائيلي، بل جلّ ما يفكّر فيه، ليل نهار، هو كيفية محاصرة المقاومة والتخلص منها. وكل الفريق الذي أحاط نفسه به، سواء في بيروت أو في الولايات المتحدة، لا يخرج عن هذا الإطار من التفكير الذي يجمع خلطة عجيبة من العنصرية ضد العرب، والطائفية تجاه المسلمين، والتبعية للغرب.

> **اختير فرساي مكاناً لتوقيع مذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة لرمزية المكان تاريخياً بما يحاكي مزاج ترامب... أما ماكرون فمنحته اللحظة دوراً كمضيف!**

وبعدما فهم عون من حلفاء الولايات المتحدة العرب، من السعودية إلى مصر وقطر والإمارات والأردن، أنه ليس مضطراً إلى لقاء نتنياهو، بقي يبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق هدفه الأكبر، وهو دخول البيت الأبيض، حتى تحوّل الأمر إلى «عقدة» بالنسبة إليه، وبات مستعداً للقيام بكل ما من شأنه إرضاء ترامب ليعيد توجيه الدعوة إليه.

أما المستجد، فهو أن عون، بدعم سعودي واضح، لا يريد التخلي عن هدف نزع سلاح حزب الله، بل أضاف إلى جدول أعماله: منع النفوذ الإيراني في لبنان. وهو يسعى جيداً إلى ما يقوله السعوديون والإماراتيون في هذا الشأن، كما يدرك أن الولايات المتحدة وفرنسا لا ترغبان بأي نفوذ لإيران في لبنان. وعون، كما نواف سلام، قدّما التزامات واضحة لكل من واشنطن والرياض عند تعيينهما في رئاستي الجمهورية والحكومة. وما قاما به حتى الآن، وما يعتزمان القيام به لاحقاً، ليس فقط استجابة لما هو مطلوب منهما، بل تعبير أيضاً عن قناعتهما، إذ إنهما من طينة ترفض كل ما يرتبط بخيار العداء لإسرائيل أو للغرب، ويقفان في الجهة المقابلة من المواجهة.

الجديد أن ترامب، الذي اضطر إلى التوصل مع إيران إلى اتفاق لإنهاء الحرب في الخليج، وجد نفسه مضطراً أيضاً إلى دفع ثمن هذا الاتفاق عبر توسيع نطاقه ليشمل وقف الحرب على الجبهة اللبنانية. ولذلك، بدا عملياً، وليس قاسياً خلافاً لما يعتقده البعض، فالرئم إسرائيل بالدخول في مرحلة إنهاء الحرب على لبنان. وإذا كان الرئيس الأميركي لم ينجح حتى الآن في تثبيت أي من الاتفاقات التي أعلن إنجازها منذ عودته إلى البيت الأبيض، فإنه يبدو مستعجلاً لتثبيت الاتفاق مع إيران. وللمرة الأولى، نجح من هم حوله في إقناعه بأن الملف اللبناني لا يمكن فصله عن الملف الإيراني. وبحسب مصدر أميركي، اكتشف ترامب للمرة الأولى طبيعة العلاقة بين إيران وحزب الله، ولذلك بات يفضل خيار التواصل المباشر، ولا يمانع أن يعقد ممثلون له اجتماعات مباشرة مع الحزب إذا وافق الأخير على ذلك. أما ما يهم ترامب اليوم، فهو إنجاز الترتيبات الخاصة بإنهاء الحرب في لبنان، وعنوانها الأساسي تأمين انسحاب إسرائيلي كامل.

جائزة ترضية على حساب لبنان

منذ انطلاق المباحثات مع الموفدين الأميركيين إلى لبنان، يعمل عدد من الجهات على إعداد أوراق متقاربة تتناول طبيعة الاتفاقات السياسية والأمنية المحتملة بين السلطة اللبنانية وكيان العدو. وعندما رفع عون وسلام عنوان التفاوض المباشر مع إسرائيل، كان جزء من هذه الأوراق قد أُعدّ مسبقاً، وتشمل تصورات تتعلق بالترتيبات الأمنية، وإعلانات النوايا، والإجراءات التنفيذية، ومشاريع قوانين جديدة، إلى جانب مجموعة واسعة من الأفكار التي عمل عليها فريق كبير يضم مجموعة لبنانية وأميركية في واشنطن، ترتبط بعلاقات وثيقة مع عون، وبعضها على تواصل مع سلام.

وعلى ضوء الاتفاق الإيراني - الأميركي على إنهاء الحرب في لبنان، سارع الفريق اللبناني - الإسرائيلي إلى البحث في سبل تمرير ما أمكن من هذه الأفكار، خشية أن تفرض نتائج الحرب تعديلات جوهرية على المسار الذي كان مطروحاً في البداية. وانطلاقاً من تجارب سابقة، بحث الأميركيون مع إسرائيل ضرورة التوافق على خطة أمنية لانسحابها من لبنان مقابل ترتيبات أمنية تنفذها الدولة اللبنانية تحت إشراف أميركي، بهدف ضمان إبعاد حزب الله عن الحدود، وانتزاع تعهد من الحزب بعدم تنفيذ أي عمليات عسكرية ضد كيان العدو.

وإذا كان الأميركيون، ومعهم إسرائيل، يسعون إلى تحقيق هذا الهدف من دون العودة إلى المشروع القديم القائم على فكرة نزع سلاح حزب الله من كامل الأراضي اللبنانية، فإن عون وسلام، ومعهما قوى لبنانية أخرى، لا يريدون أن تسير الأمور على هذا النحو، بل يدفعون نحو اتفاق يفرض نزع سلاح الحزب بصورة شاملة، ويتيح اتخاذ خطوات لتفكيك بنيته السياسية والتنظيمية والاجتماعية، بالتوازي مع توجيه ضربات إلى مؤسساته وأدواته العاملة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

والأهم من ذلك، أن عون وسلام، وبدعم سعودي واضح، يريدان ربط إعادة الإعمار في لبنان بمسألة نزع السلاح. ولهذا السبب، يسارعان اليوم إلى إطلاق جملة خطوات تهدف إلى رفع مستوى التعقب الأمني لعناصر المقاومة في لبنان، (وهما في هذه الحال يوزّعان قادة وضباطاً في جميع الأجهزة الأمنية الرسمية ويعرّضانهم لخطر كبير)، إضافة إلى «برنامج جنوني» يعمل عليه «الحاكم المجنون» لصرف لبنان كريم سعيد، بالتعاون مع وزارات الداخلية والعدل والمالية، من أجل الإجهاز على مؤسسة «القرض الحسن»، وتشديد القيود على التحويلات المالية الآتية من الخارج عبر شركات تحويل الأموال والمصارف.

ورغم تبلّغ حزب الله رسمياً من وزيري الداخلية أحمد الحجار والمالية ياسين جابر أنهما لن يسيرا في هذا المشروع، إلا أن الأمور قد تتخذ مساراً مختلفاً بسبب روح المقامرة لدى سعيد، مدعوماً من عون وسلام، بعدما تبيّن أن رئيس الحكومة أبدى إعجابه بأداء الحاكم في ملف واحد تحديداً، وهو العمل على تجفيف مصادر تمويل حزب الله.

وخلاصة المشهد أن عون وسلام، ومعهما الفريق المعارض للمقاومة، يستعدون لارتكاب أكبر الجرائم، عبر السير في اتفاقية أمنية مع إسرائيل، يجري العمل على إنجازها خلال أسبوع أو قبل نهاية الشهر الجاري، على أن يلي ذلك تحديد موعد لزيارة عون إلى البيت الأبيض، حيث يُفترض أن يجري توقيعها.

صحيح أن ترامب يريد منح نتنياهو ورقة يستخدمها داخل تل أبيب لتبرير أي انسحاب محتمل من لبنان، لكن قد يحصل ما يخرب كل هذه الخطة. ولا يرتبط الأمر فقط بردع ذاتي، بل أيضاً باحتمال تعثر المسار نتيجة أمور أخرى تخص الولايات المتحدة وإسرائيل، كما تتعلق بدول الإقليم التي دخلت مرحلة إعادة تقييم شاملة لأدوات عملها على ضوء ما أفرزه التفاهم بين واشنطن وطهران.

(خاص الأخبار)

(خاص الأخبار)

مقالة

لبنان بين فرنسا التي أنشأته وأميركا التي تصادر معناه

كريم حدّاد

لم يولد لبنان، في صورته الكيانية الحديثة، من إرادة مارونية صافية، ولا من هندسة كنسية خالصة، كما يطيب لبعض السرديات الاختزالية أن تقول. وُلد من تقاطع معقّد بين حاجة محلية مارونية إلى كيان آمن، محدود، قابل للحياة، وبين طموح كولونيالي فرنسي أراد أن يجعل من هذا الكيان موطئ قدم دائم له في المشرق. لم تكن الكنيسة المارونية، في لحظة ما بعد الحرب العالمية الأولى، تطلب لبنان الكبير كما صار لاحقاً بكل حدوده الطائفية والاجتماعية والاقتصادية. كانت تخشى، بعد مجاعة 1914 وخراب الجبل وانكشافه أمام الحصار، أن تبقى المتصرفية كياناً جبلياً بلا مرفأ ولا سهل ولا موارد غذائية كافية. لذلك كان المطلوب، في التصور الأول، توسيع الجبل بما يكفي ليملك منفذاً بحرياً ومجالاً زراعياً يقيه تكرار الكارثة. أما أن يُضمّ إليه الساحل والجنوب والبقاع والشمال، وأن يصير كياناً متعدد الطوائف إلى هذا الحد، فذلك كان من عمل السياسة الفرنسية بقدر ما كان من عمل البطريرك الياس الحويك.

هنا بالذات ينبغي التذكير، بمناسبة تطويب البطريرك الحويك، بأن الرجل لا يُقرأ خارج لحظته التاريخية. لم يكن حويك صانع لبنان وحده، ولا كان لبنان الذي طلبه هو نفسه لبنان الذي صنعته فرنسا. ثمة فارق بين مطلب الحماية ومطلب السيطرة، بين طلب كيان قابل للعيش وبين إنشاء دولة يراد لها أن تكون قاعدة نفوذ. الكنيسة المارونية نفسها لم تكن متحمسة لضم وادي النصارى في سوريا، لأن أكثريته أرثوذكسية، ولم تكن راغبة في إدخال مناطق كثيفة الشيعة في الجنوب والبقاع ضمن الكيان المقترح. كان هاجسها، في الجوهر، أن تُبقي للموارنة غلبة عددية وسياسية واضحة، مع بعض الإضافات الاقتصادية الضرورية. لكن فرنسا، بعلمانيتها الإمبراطورية لا بعاطفتها الدينية، نظرت إلى المسألة من زاوية أخرى: لبنان لا يكون مفيداً لها إن ظل محمية كنسية ضيقة، بل يكون مفيداً حين يتحول إلى كيان سياسي أوسع، متعدد، قابل لأن يحتاج دائماً إلى وسيط خارجي، وأن تبقى فرنسا، ما استطاعت، ذلك الوسيط.

لذلك فإن لبنان الكبير لم يكن ثمرة «محبة فرنسية» للموارنة فقط، بل ثمرة حساب استعماري أدرك أن الطائفة وحدها لا تصنع دولة قابلة للاستمرار، وأن الدولة الصغيرة المغلقة على جماعة واحدة قد تتحول إلى عبء، لا إلى نفوذ. أرادت فرنسا لبنانياً يحتاج إليها، لا لبنانياً يستغني عنها. وأرادت له أن يكون مساحة نفوذ مشرقي، لا مجرد ملجأ جبلي. ومن هنا جاءت المقارنة الأولى: إن الطموح الكولونيالي الفرنسي، لا التصور الكنسي وحده، هو الذي وسّع لبنان وجعله بلداً في حدود الكلام. إنها تريد أن تكون وسيطاً، لكنها لا تريد أن تدفع ثمن الوساطة. تريد أن تُسمع في بيروت، لكنها لا تريد أن تدخل كلها في معنى وطني واحد، بل دخلت في توازن قلق، ظل يتأرجح بين الشراكة والخوف، وبين المواطنة والارتهان.

> **لبنان الكبير كان ثمرة حساب استعماري أدرك أن الطائفة وحدها لا تصنع دولة قابلة للاستمرار، وفرنسا أرادت لبنانياً يحتاج إليها، لا لبنانياً يستغني عنها**

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، واحتلال النازيين لفرنسا، فانكسر الحضور الفرنسي في المشرق كما انكسرت هيبة فرنسا في العالم. لم تعد فرنسا هي فرنسا الانتداب، ولا بقيت وحدها صاحبة الكلمة. دخل البريطانيون بقوة إلى المعادلة، ثم ما لبث الدور الأميركي أن بدأ بالصعود، بعد أن خرج العالم من الحرب إلى نظام دولي جديد. لم تعد فيه فرنسا إلا قوة متوسطة تحاول أن تحتفظ بصورة إمبراطورية فقدت مادتها. منذ ذلك الوقت بدأ لبنان ينتقل، شيئاً فشيئاً، من مدار فرنسي إلى مدار أوسع، بريطاني أولاً، ثم أميركي لاحقاً. لكن أميركا لم تكن يوماً شديدة الحماسة للبنان كما كانت فرنسا. لم ترَ فيه ذاكرة ثقافية، ولا امتداداً لغوياً، ولا موقعاً عاطفياً في المخيال السياسي. رأته غالباً من زاوية وظيفية: موقع صغير في شرق متوسط مضطرب، أهميته تتحدد بقدر ما يخدم سياسة أوسع تجاه النفط، إسرائيل، سوريا، إيران، والمشرق العربي.

أما فرنسا، فرغم تراجعها، لم تكفّ عن محاولة العودة إلى لبنان. عادت تارة من بوابة الثقافة والفرنكوفونية، وتارة من بوابة المسيحيين، وتارة من بوابة التسويات الإقليمية، وتارة من بوابة الرئاسة والوساطات. دعمت ميشال عون في لحظة، ثم اشتغلت على تفاهمات نيسان 1996 في لحظة أخرى، وحاولت بعد كل حرب أو أزمة أن تذكّر الجميع بأن لها في لبنان «حصة معنوية» إن لم تكن لها حصة فعلية. غير أن مشكلة فرنسا أنها كثيراً ما تريد دوراً أكبر من قدرتها، وتتوهم أن التاريخ يمنحها ما لم تعد السياسة قادرة على منحه. فهي لا تزال تتصرف أحياناً كأن الانتداب لم ينتهِ تماماً، لكنها تصطدم دائماً بحقيقة أن القرار الفعلي في لبنان والمنطقة صار أميركياً، وأن إسرائيل هي الحليف العضوي في الحساب الغربي، وأن فرنسا لا تستطيع أن تنافس واشنطن إلا إذا امتلكت هامشاً مستقلاً عنها.

وهذا الهامش هو لبّ المسألة. ففائدة الدور الفرنسي في لبنان لا تأتي من كونه فرنسياً في ذاته، ولا من حنين بعض اللبنانيين إلى باريس، ولا من اللغة ولا من المدارس ولا من الذاكرة. تأتي فائدته، حين تكون له فائدة، من قدرته على منع الانفراد الأميركي بالبلد. لبنان، بحكم ضعفه البنيوي وانقساماته، لا يحتمل أن يكون رهينة محور خارجي واحد، خصوصاً حين يكون ذلك المحور منحازاً بالكامل إلى إسرائيل. فإذا استطاعت فرنسا أن تكون قوة توازن، أو نافذة تخفف من قسوة الوصاية الأميركية، أو وسيطاً لا يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه، كان لدورها معنى. أما إذا تحولت إلى نسخة أقل قوة من السياسة الأميركية، وأخذت تخطب ودّ إسرائيل وتنتظر رضاها، فإنها تفقد كل قيمة مضافة. فما الحاجة إلى وسيط فرنسي يقول ما تقوله واشنطن بنبرة ألطف؟ وما الفائدة من دبلوماسية باريسية تكرر جوهر الانحياز الأميركي ثم تطلب من اللبنانيين أن يروها وسيطاً؟ لقد كشفت الحروب على لبنان هذه الحقيقة مراراً. في نيسان 1996، لم تستطع فرنسا أن تؤدي دوراً إلا لأن المقاومة فرضت واقعاً ميدانياً جعل التسوية ضرورية. وفي تموز 2006، لم يأتِ القرار الدولي من فراغ أخلاقي، بل من عجز إسرائيل عن تحقيق نصر حاسم، ومن صمود المقاومة والمجتمع الذي التفّ حولها، ومن إدراك القوى الدولية أن الحرب إذا تُركت بلا ضوابط ستنتج معادلة أكثر انفجاراً. الدور الفرنسي، في هاتين اللحظتين، لم يكن هو فوقية من باريس، بل كان وظيفة سياسية أتاحتها موازين القوة. حين يضعف لبنان، يصبح الفرنسي ملحقاً بالأميركي. وحين يصمد لبنان، يجد الفرنسي مساحة يتحرك فيها.

اليوم، في ظل العدوان الأميركي الإسرائيلي المفتوح على المنطقة، أزيح الفرنسيون إلى الهامش. يريدون دوراً، لكنهم لا يملكون شرطه. يتحدثون عن لبنان، لكن واشنطن وتل أبيب تتصرفان كأنهما وحدهما صاحبتا القرار. يحاولون خطب ودّ إسرائيل، فإذا بنتنياهو يتجاهلهم أو يعاقبهم أو يبتزهم، لأن إسرائيل لا تحترم إلا القوة ولا تحتاج إلى وسيط أوروبي متردد. وهنا تبلغ المفارقة ذروتها: فرنسا التي صنعت لبنان الكبير كي تملك دوراً مشرقياً، تجد نفسها اليوم عاجزة عن حماية الحد الأدنى من هذا الدور لأنها لا تجرؤ على مخالفة الموقف الأميركي الإسرائيلي إلا في حدود الكلام. إنها تريد أن تكون وسيطاً، لكنها لا تريد أن تدفع ثمن الوساطة. تريد أن تُسمع في بيروت، لكنها لا تريد أن تدخل كلها في معنى وطني واحد، بل دخلت في توازن قلق، ظل يتأرجح بين الشراكة والخوف، وبين المواطنة والارتهان.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، واحتلال النازيين لفرنسا، فانكسر الحضور الفرنسي في المشرق كما انكسرت هيبة فرنسا في العالم. لم تعد فرنسا هي فرنسا الانتداب، ولا بقيت وحدها صاحبة الكلمة. دخل البريطانيون بقوة إلى المعادلة، ثم ما لبث الدور الأميركي أن بدأ بالصعود، بعد أن خرج العالم من الحرب إلى نظام دولي جديد. لم تعد فيه فرنسا إلا قوة متوسطة تحاول أن تحتفظ بصورة إمبراطورية فقدت مادتها. منذ ذلك الوقت بدأ لبنان ينتقل، شيئاً فشيئاً، من مدار فرنسي إلى مدار أوسع، بريطاني أولاً، ثم أميركي لاحقاً. لكن أميركا لم تكن يوماً شديدة الحماسة للبنان كما كانت فرنسا. لم ترَ فيه ذاكرة ثقافية، ولا امتداداً لغوياً، ولا موقعاً عاطفياً في المخيال السياسي. رأته غالباً من زاوية وظيفية: موقع صغير في شرق متوسط مضطرب، أهميته تتحدد بقدر ما يخدم سياسة أوسع تجاه النفط، إسرائيل، سوريا، إيران، والمشرق العربي.

أما فرنسا، فرغم تراجعها، لم تكفّ عن محاولة العودة إلى لبنان. عادت تارة من بوابة الثقافة والفرنكوفونية، وتارة من بوابة المسيحيين، وتارة من بوابة التسويات الإقليمية، وتارة من بوابة الرئاسة والوساطات. دعمت ميشال عون في لحظة، ثم اشتغلت على تفاهمات نيسان 1996 في لحظة أخرى، وحاولت بعد كل حرب أو أزمة أن تذكّر الجميع بأن لها في لبنان «حصة معنوية» إن لم تكن لها حصة فعلية. غير أن مشكلة فرنسا أنها كثيراً ما تريد دوراً أكبر من قدرتها، وتتوهم أن التاريخ يمنحها ما لم تعد السياسة قادرة على منحه. فهي لا تزال تتصرف أحياناً كأن الانتداب لم ينتهِ تماماً، لكنها تصطدم دائماً بحقيقة أن القرار الفعلي في لبنان والمنطقة صار أميركياً، وأن إسرائيل هي الحليف العضوي في الحساب الغربي، وأن فرنسا لا تستطيع أن تنافس واشنطن إلا إذا امتلكت هامشاً مستقلاً عنها.

وهذا الهامش هو لبّ المسألة. ففائدة الدور الفرنسي في لبنان لا تأتي من كونه فرنسياً في ذاته، ولا من حنين بعض اللبنانيين إلى باريس، ولا من اللغة ولا من المدارس ولا من الذاكرة. تأتي فائدته، حين تكون له فائدة، من قدرته على منع الانفراد الأميركي بالبلد. لبنان، بحكم ضعفه البنيوي وانقساماته، لا يحتمل أن يكون رهينة محور خارجي واحد، خصوصاً حين يكون ذلك المحور منحازاً بالكامل إلى إسرائيل. فإذا استطاعت فرنسا أن تكون قوة توازن، أو نافذة تخفف من قسوة الوصاية الأميركية، أو وسيطاً لا يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه، كان لدورها معنى. أما إذا تحولت إلى نسخة أقل قوة من السياسة الأميركية، وأخذت تخطب ودّ إسرائيل وتنتظر رضاها، فإنها تفقد كل قيمة مضافة. فما الحاجة إلى وسيط فرنسي يقول ما تقوله واشنطن بنبرة ألطف؟ وما الفائدة من دبلوماسية باريسية تكرر جوهر الانحياز الأميركي ثم تطلب من اللبنانيين أن يروها وسيطاً؟ لقد كشفت الحروب على لبنان هذه الحقيقة مراراً. في نيسان 1996، لم تستطع فرنسا أن تؤدي دوراً إلا لأن المقاومة فرضت واقعاً ميدانياً جعل التسوية ضرورية. وفي تموز 2006، لم يأتِ القرار الدولي من فراغ أخلاقي، بل من عجز إسرائيل عن تحقيق نصر حاسم، ومن صمود المقاومة والمجتمع الذي التفّ حولها، ومن إدراك القوى الدولية أن الحرب إذا تُركت بلا ضوابط ستنتج معادلة أكثر انفجاراً. الدور الفرنسي، في هاتين اللحظتين، لم يكن هو فوقية من باريس، بل كان وظيفة سياسية أتاحتها موازين القوة. حين يضعف لبنان، يصبح الفرنسي ملحقاً بالأميركي. وحين يصمد لبنان، يجد الفرنسي مساحة يتحرك فيها.

اليوم، في ظل العدوان الأميركي الإسرائيلي المفتوح على المنطقة، أزيح الفرنسيون إلى الهامش. يريدون دوراً، لكنهم لا يملكون شرطه. يتحدثون عن لبنان، لكن واشنطن وتل أبيب تتصرفان كأنهما وحدهما صاحبتا القرار. يحاولون خطب ودّ إسرائيل، فإذا بنتنياهو يتجاهلهم أو يعاقبهم أو يبتزهم، لأن إسرائيل لا تحترم إلا القوة ولا تحتاج إلى وسيط أوروبي متردد. وهنا تبلغ المفارقة ذروتها: فرنسا التي صنعت لبنان الكبير كي تملك دوراً مشرقياً، تجد نفسها اليوم عاجزة عن حماية الحد الأدنى من هذا الدور لأنها لا تجرؤ على مخالفة الموقف الأميركي الإسرائيلي إلا في حدود الكلام. إنها تريد أن تكون وسيطاً، لكنها لا تريد أن تدفع ثمن الوساطة. تريد أن تُسمع في بيروت، لكنها لا تريد أن تدخل كلها في معنى وطني واحد، بل دخلت في توازن قلق، ظل يتأرجح بين الشراكة والخوف، وبين المواطنة والارتهان.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، واحتلال النازيين لفرنسا، فانكسر الحضور الفرنسي في المشرق كما انكسرت هيبة فرنسا في العالم. لم تعد فرنسا هي فرنسا الانتداب، ولا بقيت وحدها صاحبة الكلمة. دخل البريطانيون بقوة إلى المعادلة، ثم ما لبث الدور الأميركي أن بدأ بالصعود، بعد أن خرج العالم من الحرب إلى نظام دولي جديد. لم تعد فيه فرنسا إلا قوة متوسطة تحاول أن تحتفظ بصورة إمبراطورية فقدت مادتها. منذ ذلك الوقت بدأ لبنان ينتقل، شيئاً فشيئاً، من مدار فرنسي إلى مدار أوسع، بريطاني أولاً، ثم أميركي لاحقاً. لكن أميركا لم تكن يوماً شديدة الحماسة للبنان كما كانت فرنسا. لم ترَ فيه ذاكرة ثقافية، ولا امتداداً لغوياً، ولا موقعاً عاطفياً في المخيال السياسي. رأته غالباً من زاوية وظيفية: موقع صغير في شرق متوسط مضطرب، أهميته تتحدد بقدر ما يخدم سياسة أوسع تجاه النفط، إسرائيل، سوريا، إيران، والمشرق العربي.

أما فرنسا، فرغم تراجعها، لم تكفّ عن محاولة العودة إلى لبنان. عادت تارة من بوابة الثقافة والفرنكوفونية، وتارة من بوابة المسيحيين، وتارة من بوابة التسويات الإقليمية، وتارة من بوابة الرئاسة والوساطات. دعمت ميشال عون في لحظة، ثم اشتغلت على تفاهمات نيسان 1996 في لحظة أخرى، وحاولت بعد كل حرب أو أزمة أن تذكّر الجميع بأن لها في لبنان «حصة معنوية» إن لم تكن لها حصة فعلية. غير أن مشكلة فرنسا أنها كثيراً ما تريد دوراً أكبر من قدرتها، وتتوهم أن التاريخ يمنحها ما لم تعد السياسة قادرة على منحه. فهي لا تزال تتصرف أحياناً كأن الانتداب لم ينتهِ تماماً، لكنها تصطدم دائماً بحقيقة أن القرار الفعلي في لبنان والمنطقة صار أميركياً، وأن إسرائيل هي الحليف العضوي في الحساب الغربي، وأن فرنسا لا تستطيع أن تنافس واشنطن إلا إذا امتلكت هامشاً مستقلاً عنها.

وهذا الهامش هو لبّ المسألة. ففائدة الدور الفرنسي في لبنان لا تأتي من كونه فرنسياً في ذاته، ولا من حنين بعض اللبنانيين إلى باريس، ولا من اللغة ولا من المدارس ولا من الذاكرة. تأتي فائدته، حين تكون له فائدة، من قدرته على منع الانفراد الأميركي بالبلد. لبنان، بحكم ضعفه البنيوي وانقساماته، لا يحتمل أن يكون رهينة محور خارجي واحد، خصوصاً حين يكون ذلك المحور منحازاً بالكامل إلى إسرائيل. فإذا استطاعت فرنسا أن تكون قوة توازن، أو نافذة تخفف من قسوة الوصاية الأميركية، أو وسيطاً لا يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه، كان لدورها معنى. أما إذا تحولت إلى نسخة أقل قو

الحرب الكونية ضد المقاومة

بري: المقاومة تلتزم بوقف النار طالما التزم به العدو بشكل كامل وشامل

حزب الله «ينصح» السلطة: لا تستهدفونا

(مروان بو حيدر)

«نصح» حزب الله السلطة بـ«عدم التورط المباشر مع العدو الصهيوني في استهداف المقاومة»، وشدّد على أن المهلة المتاحة أمام العدو للانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية لا تتجاوز شهرين. يُفترض خلالهما الالتزام الصارم بوقف الأعمال العدائية برّاً وبحراً وجوّاً، والشروع بالانسحاب من دون حاجة إلى أي تفاوض مباشر. فيما أكد الرئيس نبيه بري في بيان ليل أمس «التزام حزب بالله بوقف إطلاق النار طالما التزمت إسرائيل به بشكل كامل وشامل». وأوضح بري أنه «تسهيلاً لنجاح المفاوضات الإيرانية - الأميركية في سويسرا، وخاصةً ما يتعلّق بالبند الأول في مذكرة التفاهم الإيرانية الأميركية، وبالإشارة إلى تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان وحزب الله، فإنّني أؤكد على موقف لبنان والتزام حزب بالله بوقف إطلاق النار، طالما التزمت إسرائيل به بشكل كامل وشامل».

> السقف المتاح للعدو للانسحاب لا يتعدّى الشهرين يلتزم خلالهما وقف الأعمال العدائية برّاً وبحراً وجوّاً

في المقابل، تتجه واشنطن إلى مسار موازٍ للتفاهم الأميركي- الإيراني يقوم على تصعيد الضغط المالي والسياسي على حزب الله وحلفائه، في محاولة لتشديد الخناق على البنية المحيطة به، عبر حزمة عقوبات أميركية جديدة.

ودعا رئيس كتلة الوفاء للمقاومة محمد رعد السلطة إلى «عدم الاستخفاف بقدرة إيران على الإيفاء بالتزامها في ردع العدو الصهيوني حال إصراره على الإخلال بما يشمل لبنان في وثيقة التفاهم». وأكّد أن «الزمن المتاح أمام العدو للانحدار عن أرض لبنان بالكامل هو شهران يجب أن يباشر خلالهما الانسحاب من دون حاجة إلى أي تفاوض مباشر»، و«يمكن للسلطة بعد التوصل إلى تفاهم وطني، اعتماد صيغة التفاوض غير المباشر مع العدو لإعادة تفعيل اتفاقية الهدنة بما يتناسب مع الواقع، وفي ظل استمرار حال العداء المجمع عليها ميثاقياً ودستورياً».

وتوجه رعد إلى السلطة «باسم من تمثلهم المقاومة في لبنان»، مؤكداً أن «حرب العدو للإجهاز على المقاومة في لبنان فشلت ولم ولن تُحقق أهدافها. ورغم كل ما تعرضت له المقاومة من قبل بعض أركان السلطة وبعض الجهات السياسية، فإنها مستعدة للتفاهم الوطني الداخلي حول ما يضمن أمن واستقرار لبنان ومصلحته السيادية الوطنية، من دون تخويف من عدو صهيوني والانـزلاق نحو الإذعـان لما يملية العدو وحليفه الأميركي الذي تزعم السلطة أنه صديقها».

كلام رعد أتى فيما يستعد لبنان لجولة مفاوضات في واشنطن، سبقتها اجتماعات في قصر بعبدا بين رئيس الجمهورية جوزيف عون والوفد اللبناني المفاوض، جرى خلالها التأكيد على ثوابت أبرزها وقف إطلاق النار، انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، انتشار الجيش حتى الحدود الدولية، عودة الأسرى، وإطلاق مسار إعادة الإعمار، وفق مصادر بعبدا. وتبدو السلطة مصرة على المضي في تقديم تنازلات والإصرار على فصل مسار التفاوض المباشر عن مسار التفاهم الأميركي- الإيراني في وقت تدفع دول عربية وغربية باتجاه البناء على التفاهم بين واشنطن وطهران كمدخل لأي تسوية إقليمية.

من جهتها، تتعامل إسرائيل مع مرحلة التهدئة النسبية كفرصة لإعادة هندسة الواقع الميداني عبر نشر خريطة لما تسميه «منطقة أمنية» تمتد بعمق نحو عشرة كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية، مع تعزيز مواقعها شمال نهر الليطاني، وتثبيت خطوط انتشار عسكرية جديدة، بما يحول السيطرة الميدانية إلى أوراق تفاوضية مستقبلية.

وتقوم الاستراتيجية الإسرائيلية على الجمع بين تهدئة تكتيكية وتشدد سياسي في الشروط، خصوصاً في ملف سلاح حزب الله، مع ربط أي تقدم تفاوضي بمدى تحقيق تغييرات على الأرض.

في المقابل، دعا نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» إسرائيل إلى وقف «العربدة في لبنان»، مشيراً إلى أن بعض العمليات الإسرائيلية السابقة عطّلت مسارات تفاوضية كانت قريبة من التفاهم. وفيما شدد على أن لإسرائيل حق الدفاع عن نفسها في حال تعرضها لهجمات من حزب الله، قال إن «الهجمات على المدنيين في بيروت غير مقبولة»، و«نتوقع من حزب الله ألا يطلق صواريخ ومسيرات على إسرائيل».

في غضون ذلك، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على مسؤولين لبنانيين متحالفين مع حزب الله، في مقدمهم رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، إلى جانب كوادر أساسية في الحزب و«شبكات أعمال مرتبطة بالمسؤول علاء حسن حمية، المعروف أيضاً باسم علاء حمية، تمتد أنشطتها بين لبنان وسوريا والعراق وسلطنة عُمان».

كما شملت العقوبات شركات وأفراداً «مرتبطين بشبكة علاء حمية، بينها كيانات في سلطنة عُمان وسوريا والعراق»، إضافة إلى شركات تقول واشنطن إنها «تعمل كواجهات مالية وتجارية لتوليد إيرادات لصالح الحزب، من بينها مشاريع مرتبطة بالنظام السوري السابق وشركات تأمين وأنشطة تجارية أخرى». وتعليقاً على القرار، أكد فرنجية أن العقوبات «لن تؤثر على رأينا بل تزيدنا قناعة به».

(الأخبار)

التدخل السوري يصطدم بتوازنات إقليمية وداخلية

فراس الشوفي

لا يكفّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب، خصوصاً في الأيام الأخيرة، عن الإشارة إلى رغبته في أن يتولّى النظام السوري الجديد مهمة الضغط على لبنان لنزع سلاح حزب الله، من دون أن يصدر أي تعليق رسمي لبناني على هذه التصريحات. وفي حين تبدو مواقف ترامب أقرب إلى الرسائل الإعلامية منها إلى الخطوات العملية (وهو ما لا يبرّر الصمت الرسمي تجاهها بأي حال)، ولا سيما أن الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع ألمح مراراً إلى رفضه «التدخل في الشأن اللبناني»، فإن ما كشفه دبلوماسي عربي مقيم في بيروت يقدّم تفسيراً آخر لإصرار الرئيس الأميركي على هذا النوع من الطروحات. وأكد الدبلوماسي أمام مجموعة من ضيوفه قبل أيام أن ما يردّده ترامب بشأن «التدخل» السوري في لبنان لم يأتِ من فراغ، بل يستند إلى معلومات غير مكتملة ومغلوطة لدى بعض المحيطين به حول الواقع في لبنان وسوريا. وأوضح أن جذور هذه الفكرة تعود إلى اقتراح قدّمه النظام السوري الجديد، قبل مدة، إلى الأميركيين، أبدى فيه استعداده للدخول إلى لبنان تحت ذريعة قتال حزب الله. وأكد الدبلوماسي أن بلاده تمتلك تقارير بشكل أوضح خلال الحرب الأخيرة على إيران والعدوان المستمر على لبنان، إلى درجة باتت فيها إسرائيل، وبعض الأصوات داخل الولايات المتحدة، تلمّح إلى وجود أشكال من الدعم التركي لإيران وحلفائها. وقد شكّل ذلك عاملاً أساسياً في دفع النظام السوري نحو تبريد العلاقات مع حزب الله وإيران، وهو ما انعكس في عدد من تصريحات الشرع.

بدوره الموقف العربي حاسم بمنع أي احتكاك بين لبنان وسوريا، ويؤدي السعوديون دوراً واضحاً في بناء قنوات تنسيق عسكري بين لبنان وقوات النظام السوري الموجودة على الحدود اللبنانية. فضلاً عن أن الموقفين المصري والإماراتي شديدا الوضوح بالحذر من الخلفية المتطرفة التي ينطلق منها نظام الشرع، مع خشية مصرية خاصة من تداعيات هذا المسار على الوضع الداخلي والتوازنات الطائفية في لبنان.

وتظهر بوضوح المعوّقات «التقنية» الداخلية التي تقوّض قدرة الشرع على تنفيذ هذه المهمة، وهي كثيرة ومتعددة (راجع «الأخبار»: «مخاوف من عملية برية إسرائيلية واسعة: الشرع قاصر عن إسناد تل أبيب»، الجمعة 20 آذار 2026). لا سيما أن الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا لا تزال شديدة الهشاشة، بل تزداد هشاشة مع مرور الوقت. فعلى سبيل المثال، لم يعد الشرع قادراً على التعويل على ولاء المقاتلين الأجانب الذين يشعرون بأنهم تعرضوا للخيانة من قبل النظام الجديد، وبسعيه إلى التخلص منهم أو زجّهم في معارك جانبية لا تخدم سوى إسرائيل. كما لا يمكنه الركون إلى الثقل البشري لأبناء المنطقة الشرقية، ولا سيما محافظة دير الزور، الذين شكّلوا لمدة طويلة القاعدة القتالية الأساسية في معارك «هيئة تحرير الشام». وهؤلاء، عملياً هم الكتلة المقاتلة الفعلية الوحيدة والمجرّبة في قوات الشرع، عدا عن القوات التابعة مباشرة للمخابرات التركية في ما يسمى «الفيلق الثاني» في شمال سورية. (راجع «الأخبار»: «الشرع ولبنان: أوهام أكبر من القدرات»، الأربعاء 25 شباط 2026).

ولعل أبرز العثرات أمام الشرع، في حال كان فعلاً يفكر في هذا الخيار، تتمثّل في موقف الدول العربية والإقليمية المحيطة بسوريا ولبنان، إضافة إلى مواقف الدول الكبرى، بما فيها روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، بغضّ النظر عن الموقف الأميركي.

فالموقف التركي، وما رافقه من مخاوف متزايدة من تداعيات الصراع الإقليمي على الداخل التركي، تبلور بشكل أوضح خلال الحرب الأخيرة على إيران والعدوان المستمر على لبنان، إلى درجة باتت فيها إسرائيل، وبعض الأصوات داخل الولايات المتحدة، تلمّح إلى وجود أشكال من الدعم التركي لإيران وحلفائها. وقد شكّل ذلك عاملاً أساسياً في دفع النظام السوري نحو تبريد العلاقات مع حزب الله وإيران، وهو ما انعكس في عدد من تصريحات الشرع.

بدوره الموقف العربي حاسم بمنع أي احتكاك بين لبنان وسوريا، ويؤدي السعوديون دوراً واضحاً في بناء قنوات تنسيق عسكري بين لبنان وقوات النظام السوري الموجودة على الحدود اللبنانية. فضلاً عن أن الموقفين المصري والإماراتي شديدا الوضوح بالحذر من الخلفية المتطرفة التي ينطلق منها نظام الشرع، مع خشية مصرية خاصة من تداعيات هذا المسار على الوضع الداخلي والتوازنات الطائفية في لبنان.

ورغم العلاقات التي توصف بأنها مقبولة حالياً بين بغداد ودمشق، فإن المواقف التي صدرت مؤخراً، والتي لوّح بعضها بإمكانية تدخل عسكري مباشر من قبل «الحشد الشعبي» في حال أقدم الشرع على التدخل ضد حزب الله، ترفع سقف التهديد إلى مستويات عالية، وتُشير إلى احتمال انزلاق الإقليم مجدداً نحو فوضى واسعة.

أما إسرائيل، فإلى جانب هجماتها المستمرة على الأراضي السورية وتهريبها من توقيع أي اتفاق مع الشرع، فإن ما نُقل عن ترامب بشأن رفض إسرائيلي مباشر لأي تدخل سوري في لبنان، ولو في سياق مواجهة حزب الله، يكشف رفض تل أبيب منح «شرعية» لأي دور للنظام السوري الجديد، ولو كان مدعوماً أميركياً.

ومما لا شك فيه أن أي تدخّل سوري في لبنان، ولو تحت ذريعة قتال حزب الله، من شأنه أن يعيد خلط الأوراق داخل الساحة اللبنانية، ويضع الجيش اللبناني، إلى جانب حزب الله، في طليعة المدافعين عن البلاد، كما يدفع غالبية اللبنانيين إلى الاصطفاف في مواجهة هذا التدخل، بما لا ينسجم مع التوجهات الأميركية والإسرائيلية.

ومن بين القوى السياسية الحالية، قد يكون «القوات اللبنانية»، الحزب الوحيد الذي قد لا يمانع مثل هذا التدخل من قبل قوات الشرع، إلى جانب بعض الشخصيات في الشمال والبقاع ذات التأثير المحدود. في المقابل، يُتوقّع أن تتكتل غالبية القوى النيابية والأحزاب الفاعلة خلف موقف رافض لهذا التدخل، رغم محاولات الشرع بناء شبكة علاقات جديدة مع أطراف سياسية لبنانية.

فعلى سبيل المثال، ما يُظهره الشرع من ودّ تجاه حزب الكتائب اللبنانية لا يعني بالضرورة أن الحزب مستعد لتأييد هذا النوع من الأدوار. وتكرار ما فعلته الجبهة اللبنانية مع الرئيس حافظ الأسد. علماً أن الموقف الفعلي للكتائب، وما يرافقه من خشية من طبيعة النظام السوري الجديد، برز في مواقف وزير العدل عادل نصار، الذي تعرّض لضغوط داخلية لتليين موقفه في ملف الإفراج عن بعض الموقوفين السوريين الذين يطالب بهم النظام الجديد، قبل أن يميل رئيس الحكومة نواف سلام إلى موقف نائب رئيس الحكومة طارق متري، الذي يُبدي مقاربة أكثر إيجابية تجاه دمشق.

وفي حين تدخّل النظام السوري في لبنان في سبعينيات القرن الماضي تحت عنوان وقف الحرب الأهلية ومنع تهجير المسيحيين، في ظل امتلاكه آنذاك شرعية داخلية وقوة عسكرية نظامية وازنة خاض بها حرب تشرين عام 1973، لا يمتلك النظام الجديد أيّاً من تلك القدرات أو القدرات، ما يجعل أي تدخل محتمل مدخلاً لصراع لبناني – سوري مفتوح، قد يتسع سريعاً ليأخذ طابعاً إقليمياً يلهب المنطقة بأسرها.

معركة «علي الطاهر»

عقدة حاسمة تحدد مصير الاحتلال شمال الليطاني

تتواصل محاولات جيش الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على محور كفرتبنيت- تلة علي الطاهر، رغم الخسائر المتراكمة التي مُني بها في محاور القتال الأخرى جنوبي لبنان. يعكس ذلك الأهمية الاستراتيجية التي يوليها العدو لهذا الموقع، بوصفه مفتاح تثبيت أي وجود عسكري له شمال نهر الليطاني.

وجاء التركيز على هذا المحور بعد تعثر محاولات التقدم عبر أودية الحجير والسلوقي وزوطر وبحمر والغندورية، حيث فرضت الطبيعة الجغرافية الصعبة لتلك المناطق قيوداً كبيرة على حركة المدرعات، وحوّلتها إلى أهداف سهلة للصواريخ الموجهة والعبوات الناسفة.

وبُعد محور «بدياتيا حاولت عبره قوات الاحتلال تجاوز إخفاقاتها في الأودية، فُستفيدة من طبيعة الهضاب والمساحات المفتوحة التي تمنح الآليات العسكرية هامش حركة أوسع نسبياً. غير أن المقاومة عملت على تحويل هذا المسار أيضاً إلى ساحة استنزاف عبر الكمائن المركبة والاستهداف المتواصل للقوات المتقدمة.

وتنبع أهمية تلة علي الطاهر من كونها تشرف نارياً وبصرياً على مساحات واسعة شمال الليطاني، ما يجعل السيطرة عليها شرطاً أساسياً لتأمين ما يُعرف عسكرياً بـ«رأس الجسر» الذي تحتاجه القوات المتوغلة لحماية خطوط إمدادها بعد عبور النهر. وفي المقابل، فإن بقاء التلة خارج سيطرة العدو يعني تعرض قواته المنتشرة في محيط أرنون وقلعة الشقيف لخطر العزل والاستنزاف المستمر.

وتشير التقديرات إلى أن فشل الاحتلال في إحكام السيطرة على كفرتبنيت وعلي الطاهر يحول انتشاره شمال النهر إلى جيب ضيق ومعزول، تصبح فيه قواته عرضة للاستهداف بالصواريخ الموجهة وقذائف الهاون والطائرات المسيّرة، من دون امتلاك

> تنبع أهمية تلة علي الطاهر من كونها تشرف نارياً وبصرياً على مساحات واسعة شمال النهر

أفضلية طبوغرافية تسمح له بفرض قواعد الاشتباك.

ويمكن تفسير استمرار العمليات في هذا المحور، رغم ظروف وقف إطلاق النار، بكون القيادة العسكرية الإسرائيلية تعتبره «هدفاً مصيرياً» لا يمكن التخلي عنه، ما دفعها إلى تكثيف الهجمات والزج بقوات إضافية في محاولات متكررة لاختراق دفاعات المقاومة. وبعكس ارتفاع الخسائر في صفوف الضباط الإسرائيليين في هذا القطاع، اضطرار قادة الوحدات إلى التقدم في الخطوط الأمامية لقيادة الهجمات بشكل مباشر.

في المقابل، تؤكد المعطيات الميدانية أن المقاومة تركز جهودها على منع تثبيت أي موطئ قدم إسرائيلي دائم في محور كفرتبنيت- علي الطاهر، انطلاقاً من قناعة بأن نجاحها في ذلك سيجعل الوجود الإسرائيلي شمال نهر الليطاني مكلفاً عسكرياً وغير قابل للاستدامة على المدى الطويل.

بهذا المعنى، تجاوزت معركة علي الطاهر كونها مواجهة على تلة أو بلدة محددة، لتتحول إلى اختبار حاسم لمستقبل الانتشار الإسرائيلي شمال الليطاني، بحيث قد يؤدي حسمها إلى ترجيح مسار المعركة برمتها في هذا القطاع من جنوب لبنان.

وتدعم الوقائع الميدانية الأخيرة ما سبق، إذ أعلنت غرفة عمليات المقاومة أن قوات العدو تحاول منذ أربعة أيام التقدم نحو كفرتبنيت ومرتفع علي الطاهر عبر أكثر من محور، مستفيدةً من غطاء مدفعي كثيف ومراقبة جوية مستمرة. إلا أن المقاومة تمكنت من إحباط جميع محاولات التوغل عبر استهداف التحشدات والتحركات بالصواريخ والطائرات المسيّرة والمحلّقات الانقضاضية، ما أدى إلى وقوع خسائر بشرية ومادية أجبرت القوات المهاجمة على التراجع، فيما اضطرت مروحيات الاحتلال إلى تنفيذ عمليات إخلاء لقتلاه وجرحاه تحت ستار ناري ودخاني.

وفي أحدث المواجهات، استهدفت المقاومة قوة مشاة حاولت التمركز في الأطراف الشمالية الشرقية لكفرتبنيت بسرب من المسيّرات الانقضاضية أعقبه قصف صاروخي ومدفعي، قبل أن تعلن لاحقاً إصابة دبابة «ميركافا» بجرم «الانتماء إلى تنظيم إرهابي» و«الإعداد لارتكاب اعتداءات على الممتلكات». وجاء الطلب بعد توقيف لبناني يدعى ص. ب. في فرنسا، وآخر يدعى ق. ز. في ألمانيا بين عامي 2022 و2023، للاشتباه بمساعدتهما ر. ط. في استيراد قطع إلكترونية «يُعتقد أنها تُستخدم في تصنيع المسيّرات التي يستخدمها حزب الله»، بحسب مذكرة الإنتربول.

وبحسب المعلومات، يملك ر. ط. شركة معروفة في السوق اللبناني، ترتبط بعقود والتزامات مع الدولة ومنظمات دولية كبرى تعمل في لبنان، وهي مختصة باستيراد وتصدير المعدات الكهربائية وبيع وشراء أجهزة الكمبيوتر وكاميرات المراقبة وصيانتها. وخلال التحقيق معه أمام المباحث المركزية، أوضح أنه تلقّى عام 2022 طلباً من أحد الزبائن لاستيراد قطع «سيرفو» و«دينامو»، وهي مكونات متعددة الاستخدامات تدخل في صناعة الألعاب الإلكترونية والكهربائية وكاميرات المراقبة. وأشار إلى أنه، بين عامي 2022 و2023، استورد بمساعدة صديقه ص. ب. شحنات صغيرة من هذه القطع من فرنسا لصالح الزبون المذكور، وهو نشاط يندرج ضمن طبيعة عمل شركته. كما أن هذه القطع جرى شراؤها بموجب فواتير نظامية من السوق الأوروبية، ودخلت جميع الشحنات إلى لبنان بصورة قانونية عبر مطار بيروت الدولي ومرفأ بيروت، حيث خضعت للتفتيش وسُدّدت الرسوم الجمركية المترتبة عليها.

عندما تلقّى الحاج مذكرة الإنتربول، أحالها إلى المباحث المركزية، فسارع ر. ط.، فور تبلّغه بالأمر، إلى قطع سفره والعودة إلى لبنان للمثول أمامها. وبعد انتهاء التحقيقات الأولية، أُحيل الملف إلى الحاج للتوسّع في التحقيق، فأعيد استجوابه أمام شعبة المعلومات، حيث كرّر إفادته السابقة. وفي نهاية المطاف، وبإشارة من المدعي العام التمييزي، أُدّعي عليه بموجب المادة 72 من قانون الأسلحة والذخائر، أي بجرم حيازة ونقل أسلحة وذخائر. وبمعنى أوضح، أوقف ر. ط. استناداً إلى طلب الإنتربول الفرنسي، ثم بدأ البحث عن توصيف جرمي يبرّر استمرار احتجازه، فكانت المادة 72 المخرج القانوني، رغم أن الموقوف لا يحوز أسلحة أو ذخائر، بل استورد قطعاً إلكترونية مدنية وباعها لشخص مدني، فيما لا يتضمّن القانون اللبناني أي نص يمنع استيراد هذه القطع. وبذلك، يبرز تساؤل جوهري حول مدى احترام قرينة البراءة، ولا سيما أن التوقيف سبق اطّلاع الحاج على الملف الذي أعدّته السلطات الفرنسية، إذ إنه طلب الحصول على الملف بعد التوقيف لا قبله.

أما المفارقة الثانية، فتتمثّل في مخالفة المعمول به قضائياً في حالات مماثلة. فعندما تطلب دولة أجنبية توقيف مواطن لبناني واسترداده للتحقيق معه، يعمد القضاء عادة إلى حجز جواز سفره ومنعه من مغادرة البلاد، بالتوازي مع فتح تحقيق. وتؤكد مصادر قضائية أن هذا الإجراء يهدف، في جزء منه، إلى «حماية الشخص» وضمان مثوله أمام القضاء. إلا أن هذا التدبير الحمائي تحوّل في هذه القضية إلى إجراء عقابي، إذ كان بالإمكان الاكتفاء بمنع ر. ط. من السفر واستكمال التحقيقات، بدلاً من توقيفه من دون جرم.

وحتى على سبيل الافتراض، إذا كان ر. ط. قد شارك في استيراد قطع يُمكن استخدامها في تصنيع المسيّرات التابعة لحزب الله، فإن عمليات الشراء تعود إلى عامَي 2022 و2023، أي قبل سنوات من صدور قرار الحكومة في 2 آذار 2026 الذي اعتبر الجناح العسكري للحزب خارجاً عن القانون. ولا يمكن بأي حال منح هذا القرار مفعولاً رجعياً وتطبيقه على وقائع سابقة، فضلاً عن أن القرار لا يُعدّ قانوناً بالمعنى التشريعي، بل قراراً سياسياً.

هذا الافتراض نفسه يتناقض أساساً مع إفادة ر. ط. التي أكد فيها عدم انتمائه إلى حزب الله وعدم استيراده أي قطع لصالح الحزب أو أي تنظيم آخر. كما أن معطيات الملف لا تتضمّن ما يربط عمليات الاستيراد بالحزب، بما في ذلك مذكرة الإنتربول التي تكتفي بالحديث عن شبهات من دون تقديم أدلة حاسمة، كما أنه ليس في الملف أي جرم يعاقب عليه القانون اللبناني.

الادعاء على مستورد قطع ألعاب

مسيّرات المقاومة تقلق المدعي العام

ندى أيوب

ببساطة، قرّر مدعي عام التمييز أحمد رامي الحاج الادعاء على مواطن لبناني بجرم حيازة ونقل أسلحة، رغم أن المدعى عليه لم يحز أو ينقل أي سلاح، بل استورد قطعاً إلكترونية وأدخلها إلى لبنان عبر القنوات الجمركية النظامية، بعد إخضاعها للتفتيش واستيفاء الرسوم القانونية المترتبة عليها. وهي قطع متوافرة أساساً في السوق اللبنانية والأسواق العالمية، ما يثير تساؤلات تتجاوز القضية نفسها إلى كيفية توصيف الوقائع وحدود الملاحقة القضائية والأساس القانوني لتحويل ملف تجاري إلى قضية ذات طابع أمني.

وأوضحت مصادر قضائية لـ«الأخبار» أن خلفية الملف تعود إلى طلب تقدّمت به السلطات الفرنسية عبر الإنتربول إلى النيابة العامة التمييزية في لبنان قبل نحو أسبوعين، تضمّن نشرة حمراء تطلب توقيف ر. ط. واسترداده إلى فرنسا للتحقيق معه بجرم «الانتماء إلى تنظيم إرهابي» و«الإعداد لارتكاب اعتداءات على الممتلكات». وجاء الطلب بعد توقيف لبناني يدعى ص. ب. في فرنسا، وآخر يدعى ق. ز. في ألمانيا بين عامي 2022 و2023، للاشتباه بمساعدتهما ر. ط. في استيراد قطع إلكترونية «يُعتقد أنها تُستخدم في تصنيع المسيّرات التي يستخدمها حزب الله»، بحسب مذكرة الإنتربول.

وبحسب المعلومات، يملك ر. ط. شركة معروفة في السوق اللبناني، ترتبط بعقود والتزامات مع الدولة ومنظمات دولية كبرى تعمل في لبنان، وهي مختصة باستيراد وتصدير المعدات الكهربائية وبيع وشراء أجهزة الكمبيوتر وكاميرات المراقبة وصيانتها. وخلال التحقيق معه أمام المباحث المركزية، أوضح أنه تلقّى عام 2022 طلباً من أحد الزبائن لاستيراد قطع «سيرفو» و«ديناموـ»، وهي مكونات متعددة الاستخدامات تدخل في صناعة الألعاب الإلكترونية والكهربائية وكاميرات المراقبة. وأشار إلى أنه، بين عامي 2022 و2023، استورد بمساعدة صديقه ص. ب. شحنات صغيرة من هذه القطع من فرنسا لصالح الزبون المذكور، وهو نشاط يندرج ضمن طبيعة عمل شركته. كما أن هذه القطع جرى شراؤها بموجب فواتير نظامية من السوق الأوروبية، ودخلت جميع الشحنات إلى لبنان بصورة قانونية عبر مطار بيروت الدولي ومرفأ بيروت، حيث خضعت للتفتيش وسُدّدت الرسوم الجمركية المترتبة عليها.

عندما تلقّى الحاج مذكرة الإنتربول، أحالها إلى المباحث المركزية، فسارع ر. ط.، فور تبلّغه بالأمر، إلى قطع سفره والعودة إلى لبنان للمثول أمامها. وبعد انتهاء التحقيقات الأولية، أُحيل الملف إلى الحاج للتوسّع في التحقيق، فأعيد استجوابه أمام شعبة المعلومات، حيث كرّر إفادته السابقة. وفي نهاية المطاف، وبإشارة من المدعي العام التمييزي، أُدّعي عليه بموجب المادة 72 من قانون الأسلحة والذخائر، أي بجرم حيازة ونقل أسلحة وذخائر. وبمعنى أوضح، أوقف ر. ط. استناداً إلى طلب الإنتربول الفرنسي، ثم بدأ البحث عن توصيف جرمي يبرّر استمرار احتجازه، فكانت المادة 72 المخرج القانوني، رغم أن الموقوف لا يحوز أسلحة أو ذخائر، بل استورد قطعاً إلكترونية مدنية وباعها لشخص مدني، فيما لا يتضمّن القانون اللبناني أي نص يمنع استيراد هذه القطع. وبذلك، يبرز تساؤل جوهري حول مدى احترام قرينة البراءة، ولا سيما أن التوقيف سبق اطّلاع الحاج على الملف الذي أعدّته السلطات الفرنسية، إذ إنه طلب الحصول على الملف بعد التوقيف لا قبله.

أما المفارقة الثانية، فتتمثّل في مخالفة المعمول به قضائياً في حالات مماثلة. فعندما تطلب دولة أجنبية توقيف مواطن لبناني واسترداده للتحقيق معه، يعمد القضاء عادة إلى حجز جواز سفره ومنعه من مغادرة البلاد، بالتوازي مع فتح تحقيق. وتؤكد مصادر قضائية أن هذا الإجراء يهدف، في جزء منه، إلى «حماية الشخص» وضمان مثوله أمام القضاء. إلا أن هذا التدبير الحمائي تحوّل في هذه القضية إلى إجراء عقابي، إذ كان بالإمكان الاكتفاء بمنع ر. ط. من السفر واستكمال التحقيقات، بدلاً من توقيفه من دون جرم.

وحتى على سبيل الافتراض، إذا كان ر. ط. قد شارك في استيراد قطع يُمكن استخدامها في تصنيع المسيّرات التابعة لحزب الله، فإن عمليات الشراء تعود إلى عامَي 2022 و2023، أي قبل سنوات من صدور قرار الحكومة في 2 آذار 2026 الذي اعتبر الجناح العسكري للحزب خارجاً عن القانون. ولا يمكن بأي حال منح هذا القرار مفعولاً رجعياً وتطبيقه على وقائع سابقة، فضلاً عن أن القرار لا يُعدّ قانوناً بالمعنى التشريعي، بل قراراً سياسياً.

هذا الافتراض نفسه يتناقض أساساً مع إفادة ر. ط. التي أكد فيها عدم انتمائه إلى حزب الله وعدم استيراده أي قطع لصالح الحزب أو أي تنظيم آخر. كما أن معطيات الملف لا تتضمّن ما يربط عمليات الاستيراد بالحزب، بما في ذلك مذكرة الإنتربول التي تكتفي بالحديث عن شبهات من دون تقديم أدلة حاسمة، كما أنه ليس في الملف أي جرم يعاقب عليه القانون اللبناني.

تقرير

حلّ عقدة 39 موقوفاً من «الإسلاميين»

إلغاء عقوبة الإعدام يفتح طريق العفو العام

لينا فخر الدين

تعود قضية العفو العام إلى الواجهة مجدّداً، مع تجدّد النقاشات حول اقتراح القانون. غير أن المداولات هذه المرّة تجري بعيداً عن الأضواء، بعدما كادت النسخة الأولى منه أن تهزّ السلم الأهلي، ما دفع رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى إرجاء الجلسة التي كانت محدّدة لإقراره «إلى موعد آخر شعاره التوافق». ومن بين الذين يقودون هذه المباحثات، نائب رئيس مجلس

> **بري يَعدُ بتسهيل إقرار اقتراح القانون والأسير يُنهي محكوميته بعد عامين**

النواب إلياس بو صعب وعدد من النواب السُّنة الموقّعين على الاقتراح الأساسي، وعلى رأسهم نبيل بدر وبلال الحشيمي وعماد الحوت، في ظلّ اتفاق مع عدد من الكتل النيابية. ويراهن بعض النواب على إمكانية إدراج اقتراح القانون الذي لا يزال قيد النقاش، على جدول أعمال الهيئة العامة لمجلس النواب، التي قد تُعقد الأسبوع المقبل، بعدما دعا رئيس الجمهورية جوزيف عون مجلس النواب إلى عقد استثنائي يُفتتح في 1 حزيران ويُختتم في 19 تشرين الأول المقبل ضمناً.

ولتأمين التوافق الذي يريده بري، تمّ تداول اقتراحات ضمن حلقة صغيرة من النواب، هدفها معالجة الخلاف على شمول المحكومين بتهم إرهابية والصادرة في حقهم أحكام بدائية بالإعدام، وخصوصاً الشيخ أحمد الأسير، الذي ينتظر حُكم محكمة التمييز في قضيته، بعدما حكمت الهيئة الدائمة للمحكمة العسكرية عليه بالإعدام.

وتركّزت الاقتراحات على ضرورة شمول المحكومين بالإعدام من قبل المجلس العدلي، الذي يعدُّ وضعهم أصعب، فيما سيستفيد عدد من المحكومين من قبل «العسكرية» من تخفيض عقوبات الإعدام والمؤبّد على حدّ سواء.

وعليه، جرى البحث في كيفية تسوية وضع 39 موقوفاً من «الموقوفين الإسلاميين» الصادرة في حقهم أحكامٌ بالإعدام، 11 من «العسكرية» و28 من المجلس العدلي، مع استثناء 2 آخرين صادر في حقهما حكمان مُبرمان بالإعدام.

فكرة إبعاد المحكومين بالإعدام

وسط ذلك، طُرحت فكرة إطلاق سراح المحكومين بالإعدام وإبعادهم من لبنان، غير أن الأمر لم يلقَ رواجاً لدى المعنيين، فضلاً عن الثغرات فيه، ومنها مخالفة الأمر للدستور، إلّا في حال موافقة المعني طوعياً. يضاف إلى ذلك، احتمال عدم وجود دولة تستقبل هؤلاء، وعدم إمكانية متابعة المحكومين لمحاكماتهم، ما قد يُعرّضهم لصدور أحكام غيابية في حقهم، فضلاً عن صعوبة التطبيق العملي أمام المحاكم. وهو ما أدّى، في النتيجة، إلى استبعاد طرح الإبعاد، خصوصاً أن النواب الذين نشّطوا في إعادة الروح إلى قضية «العفو العام» كانوا يبحثون عن صيغ واضحة لا تحتمل التأويل. عندها، بدأ البحث في مخرج آخر، وهو إلغاء عقوبة الإعدام واستبدالها بعقوبة السجن المؤبّد، على أن يستفيد منها المحكومون بأحكام بدائية بمفعول رجعي. وعليه، بدأت الاتصالات للتسريع في مناقشة اقتراح القانون المُقدّم في عام 2025، خصوصاً أنه سبق لوزير العدل عادل نصار أن طرح الفكرة أمام اللجان النيابية المشتركة خلال بحثها اقتراح قانون العفو العام، حتى يتسنّى له مطالبة الدول الأجنبية باسترداد بعض الهاربين من القانون، والذين ترفض الدول تسليمهم إلى لبنان بحجة عقوبة الإعدام.

(هيثم الموسوي)

الحد بإلغاء عقوبة الإعدام

بذلك، تمّ تسريع مناقشته في لجنة حقوق الإنسان برئاسة النائب ميشال موسى، وأُحيل إلى لجنة الإدارة والعدل. إلّا أن أزمة أخرى برزت وهي تغيّب رئيسها، النائب جورج عدوان، بعذر صحي، علماً أن بعض النواب برّروا الأمر بأن لعدوان موقفاً معارضاً لإلغاء عقوبة الإعدام، إضافة إلى وجود خلافات داخلية مع حزب «القوات اللبنانية»، حول ملف تعيين النائب العام التمييزي (عدوان أعلن رفض تعيين أحمد رامي الحاج قبل سير حزبه به).

نتيجة تغيّب عدوان، تأخّرت دراسة اقتراح القانون، قبل أن يستقر الرأي على أن يترأس النائب جورج عطاالله الاجتماعات، ويُصار إلى تعديل صياغة بعض بنوده وأسبابه الموجبة، مع الأخذ في الاعتبار اعتراض النائب جميل السيّد، بالنسبة إلى حفظ حق ذوي الضحية في استبدال العقوبة.

وعليه، ضُمّن اقتراح القانون إعطاء القاضي حق استنساب اختيار العقوبة البديلة.

وبالتوافق على إلغاء عقوبة الإعدام، فُتحت نافذة العفو العام من جديد، بعدما كان بعض النواب يحاولون العمل على تعديلات في بعض بنود اقتراح القانون الذي كان سيُقرّ قبل نحو شهر، ولا سيما ما يتعلّق ببعض قضايا الحق الشخصي التي رُفعت على عدد من «الموقوفين الإسلاميين»، ولم يكن النواب على علم بها سابقاً.

وعلمت «الأخبار» أن الحوار بشأن اقتراح القانون مفتوح بين الكتل النيابية، ما يدل على إيجابية قد تمكّن من إقراره، وسط رهان النواب المعنيين، على وعد من بري بتسهيل ذلك، عبر إدراجه على جدول أعمال أول جلسة تشريعية أو في الجلسة التي تليها، بعد تمرير اقتراح قانون إلغاء عقوبة الإعدام. ويشير عدد من النواب إلى إمكانية إدراجهما في جلسة واحدة، على أن يسبق التصويت على العفو العام إلغاء عقوبة الإعدام.

وفي حال تمّ إقرار القانونين، فإن «الموقوفين الإسلاميين»، بمن فيهم المحكومون بالإعدام، سيخرجون تباعاً من السجن خلال السنوات القليلة المقبلة، على أن يكون موعد انتهاء محكومية الأسير بعد نحو عامين، مستفيداً من استبدال عقوبته بالسجن المؤبّد، الذي تمّ تخفيضه إلى نحو 18 عاماً.

(هيثم الموسوي)

تقرير

الطريق إلى السوق السعودية ملىء بالعقبات

زينب بزي

كشفت الاجتماعات المتلاحقة التي عُقدت خلال الأيام الماضية في السراي الحكومي ووزارة الاقتصاد ولجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه والصناعة جو عيسى الخوري والزراعة نزار هاني، إضافة إلى ممثلين عن الوزارات والهيئات الاقتصادية والزراعية والصناعية، حيث جرى البحث في الانعكاسات الاقتصادية لرفع الحظر والمسؤوليات المترتبة على الجهات الرسمية والقطاع الخاص لضمان نجاح هذه الخطوة. وبالتوازي، عقدت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة برئاسة النائب سجيع عطية انتهت إلى تشكيل لجنة فرعية برئاسة النائب أحمد الخير لمتابعة الملفات التشريعية والتنفيذية المرتبطة بقطاع النقل البري.

لكنّ المصدّرين يؤكدون أنّ استعادة القدرة التنافسية تتطلب تدخلاً مباشراً من الدولة. وفي هذا الإطار، دعا رئيس الاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين إبراهيم ترشيشي إلى إعادة تفعيل دور المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال»، معتبراً أنّ المنتج اللبناني يحتاج إلى دعم يسمح له باستعادة موقعه في الأسواق الخليجية بعد سنوات من الغياب. كما طالب بإعادة تفعيل عمل شركات المراقبة الدولية الثلاث التي كانت تعمل في لبنان، وهي «بيرو فيريتاس» و«تي يو في» و«إس جي إس»، إضافة إلى تسديد المستحقات المالية المتراكمة لصالح «إيدال» منذ أعوام، معتبراً أن قيمتها الفعلية تراجعت بصورة كبيرة بفعل انهيار سعر صرف الليرة.

أما على مستوى النقل البري، فتتركز العقبات حالياً حول ملف التأشيرات المخصصة لسائقي الشاحنات. فبحسب رئيس نقابة مالكي الشاحنات المبردة أحمد حسين، لا تزال السلطات السعودية تمنح تأشيرات عبور إلكترونية لمدة أربعة أيام للشاحنات العابرة (ترانزيت)، فيما لم تبدأ بعد بمنح تأشيرات الدخول إلى السعودية، الأمر الذي دفع القطاع إلى المطالبة بتسريع هذه الإجراءات.

ويضاف إلى ذلك تعطل أجهزة السكانر في نقطة المصنع الحدودية، ما أدى إلى وقف حركة الترانزيت مؤقتاً. ويؤكد حسين أنّ السلطات الجمركية اللبنانية ترفض السماح بمرور أي شحنة من دون إخضاعها لعمليات المسح، حتى لو كانت ستخضع لإجراءات مماثلة في سوريا أو الأردن، في إطار تشديد الرقابة على البضائع المتجهة إلى السعودية والكويت والإمارات وسائر دول الخليج، تنفيذاً لقرار سياسي اتُّخذ بهذا الشأن.

كذلك، يطالب أصحاب الشاحنات بالتفاوض مع الجانب السعودي لرفع الحدّ العمري المسموح به للشاحنات ثلاث سنوات إضافية، أي لتصبح 23 عاماً، إذ تعتمد المملكة سقفاً محدداً لعمر الشاحنات المسموح لها بالدخول إلى أراضيها. وبحسب القطاع، فإنّ الاستجابة لهذا المطلب ستسمح لنحو 1500 شاحنة، بين مبردة وغير مبردة، بالانضمام إلى الأسطول المؤهّل للعمل على الخط السعودي. كما يطالب أصحاب الشاحنات بتعديل المادة 180 (الفقرة العاشرة) من قانون السير، التي تحدد الحمولة المسموح بها بـ21 طناً، معتبرين أنّ هذا السقف لا يتلاءم مع متطلبات النقل الخارجي ويجب رفعه إلى 44 طناً. كما يواجه القطاع أزمة مرتبطة بتسجيل الشاحنات الجديدة، في ظل مطالبات بتسريع الإجراءات الإدارية بما يتيح زيادة عدد الشاحنات المؤهلة للعمل على خطوط التصدير.

وخلال النقاشات، برزت مطالب أثارت علامات استفهام، إذ طالب عدد من المصدّرين والتجّار خلال اجتماع السراي بحصر عمليات التصدير بالتجار الكبار فقط. وهو طرح يثير مخاوف من أن تتحول إعادة فتح السوق السعودية إلى فرصة لإعادة إنتاج الامتيازات نفسها التي حكمت بعض القطاعات الإنتاجية سابقاً، بدلاً من أن تشكّل مدخلاً لتوسيع قاعدة المستفيدين. فالرهان يفترض أن يكون على فتح المجال أمام أكبر عدد ممكن من المنتجين والمصدّرين، لا على تكريس دور مجموعة محدودة تتحكم بمفاتيح الوصول إلى الأسواق الخارجية.

وفي موازاة هذه العقبات، بدأت تظهر مؤشرات أولية على استئناف الحركة التجارية. إذ كشف وزير الزراعة نزار هاني لـ«الأخبار» أنّ أربع شحنات لبنانية عبرت الأراضي السعودية من دون أي مشاكل وكانت متجهة إلى قطر والإمارات، معتبراً أنّ هذه الخطوة تشكّل مؤشراً إيجابياً على انطلاق المرحلة التنفيذية. وأوضح أنّ اجتماعاً أولياً جمع وزارات الاقتصاد والصناعة والزراعة مع جمعية الصناعيين ونقابة مصدّري الخضار والفواكه ونقابة الصناعات الغذائية والجهات المعنية، على أن يُعقد قريباً اجتماع تقني في وزارة الزراعة يضم الغرف الأربع المانحة لشهادات المنشأ وكبار المصدّرين والجهات المتخصصة بالفحوصات والرقابة، بهدف توحيد الإجراءات وتنسيق آليات العمل المطلوبة في المرحلة المقبلة.

وبذلك، تبدو إعادة فتح السوق السعودية أقرب إلى بداية مسار طويل منها إلى محطة نهائية. فالقرار السياسي أُنجز، لكن ترجمة نتائجه الاقتصادية ستبقى رهناً بقدرة الدولة اللبنانية على إزالة العقبات الداخلية التي تعترض طريق المصدّرين وشركات النقل، بالتوازي مع استكمال التنسيق التقني والإجرائي مع الجانب السعودي، وتأمين شروط المنافسة العادلة التي تسمح للبنان باستعادة جزء من الحصص السوقية التي خسرها خلال أكثر من خمس سنوات من الغياب. فالرهان الحقيقي لن يكون على قرار رفع الحظر بحدّ ذاته، بل على قدرة الدولة على منع تحوّل هذه العودة إلى فرصة جديدة لإعادة إنتاج الامتيازات نفسها التي حكمت بعض القطاعات الإنتاجية خلال السنوات الماضية.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب رضى نجيب نجيب سلمان بصفتها الشخصية سند ملكية بدل ضائع عن حصتها في العقار /1147/ العمروسية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري
يوسف شكر

حكومة إصلاح أم إعادة تدوير المتّهمين بالفساد؟

ندى أيوب

عندما أصرّ رئيسا الجمهورية جوزيف عون والحكومة نواف سلام على تعيين غراسيا القزي مديراً عاماً للجمارك، رغم ملاحقتها قضائياً في ملفات تتعلّق بشبهات تقاضي الرشوة وتبييض الأموال، إضافة إلى ارتباط اسمها بملف انفجار مرفأ بيروت، فتحا، من خلال هذا القرار الذي وُصف بـ«التعيين الوقح»، الباب أمام إعادة تعويم موظفين عموميين آخرين يواجهون ملاحقات قضائية مرتبطة بأدائهم الوظيفي داخل الإدارة العامة. ومن بين هؤلاء أيمن عبد الغفور، المُتّهم بالإثراء غير المشروع وتقاضي الرشى خلال عمله في هيئة إدارة السير والآليات والمركبات («النافعة»)، والذي قرّر محافظ بيروت القاضي مروان عبود، بصفته مديراً عاماً للهيئة، تعيينه رئيساً للدائرة المالية فيها، قبل أن يتدخّل وزير الداخلية أحمد الحجار ويطلب التراجع عن القرار.

بالطبع، ليس هذا المسار جديداً. ففي مطلع عام 2024، أعادت حكومة الرئيس السابق نجيب ميقاتي موظفي السجلّات العقارية إلى وظائفهم، بل ذهبت أبعد من ذلك، إذ قبل يومها إنها قدّمت لهم ضمانات بـ«تنييم» الملف القضائي المرتبط بـ«العقارية»، والذي أوقفوا بموجبه بتهم تتعلّق بتقاضي الرشى والإثراء غير المشروع واستغلال الوظيفة العامة، وذلك بهدف تشجيعهم على العودة إلى العمل.

في كل ما سبق، لا توجد مخالفة قانونية صريحة، إذ يجيز نظام الموظفين إعادة الموظف إلى عمله فور إخلاء سبيله بعد انتهاء مدة توقيفه الاحتياطي، ما دام الحكم النهائي في قضيته لم يصدر بعد. لكن، في كل مرة تقرّر فيها السلطة إعادة موظفين متهمين بملفات فساد إلى الإدارة العامة، يتجدّد نقاش مشروع يتمحور حول معادلة شائكة: من جهة، حقّ الموظف غير المحكوم عليه بالعودة إلى عمله وتقاضي راتبه كاملاً، مع إمكان اتخاذ بعض التدابير الاحترازية في حقّه، كمنعه من التصرّف بأمواله المنقولة وغير المنقولة، ومن جهة أخرى، الخشية الجدّية من أن تؤدّي إعادة موظف مشتبه بتورّطه في ملفات فساد إلى مركز عمله إلى منحه فرصة جديدة للإضرار بالمرفق العام والأموال العمومية.

ومنذ مطلع عام 2024، فرض هذا النقاش نفسه على الساحة العامة، مولّداً سجالات متكرّرة وتبادل اتهامات بين المُتّهمين والسلطة والرأي العام، الذي يميل في غالبيته إلى رفض إعادة منح الثقة لموظفين مُتّهمين بالفساد، ولا سيما عندما يتعلّق الأمر بإدارة الأموال العامة. وفي المحصّلة، تبيّن أن فتح ملفات للشركتين مواصلة تشغيل أنشطة القمار الإلكتروني. ووحده رئيس مجلس إدارة الكازينو رولان خوري لم يُعدْ إلى منصبه بعد إخلاء سبيله لأسباب سياسية وكيدية، ترتبط أساساً بعدم رضى ساكن القصر الجمهوري وفريقه عنه.

وفي الواقع، تعود كل هذه الملفات إلى العقدة المشتركة نفسها: عدم صدور الأحكام القضائية النهائية عن محكمة الجنايات، وهو ما يساهم في تكريس هذا الواقع الفوضوي. وإذا كان ملف «الكازينو» لم يشهد بعد تأخيراً يُذكر، باعتبار أن التقارير التقنية المطلوبة وصلت قبل شهر فقط إلى الهيئة الاتهامية في جبل لبنان، التي يُفترض أن تُصدر قرارها قبل إحالة الملف إلى محكمة الجنايات، فإن ملفّي «النافعة» و«العقارية» مضى على إحالتهما إلى محكمة الجنايات نحو عامين من دون صدور أي حكم. وفي هذه الأثناء، يجد الجميع أنفسهم في وضع مُلتبس: فإذا كان الموظفون متورّطين بالفعل، فهم عادوا إلى مواقعهم الوظيفية واستعادوا قدرتهم على التأثير داخل الإدارات العامة، أمّا إذا كانوا أبرياء، فهم لا يزالون يتحمّلون تبعات إجراءات احترازية ومالية تنعكس مباشرة على حياتهم ومعيشتهم.

(مروان بو حيدر)

ويوضح مصدر قانوني لـ«الأخبار» أن نظام الموظفين في لبنان يقوم أساساً على مبدأ تحقيق التوازن بين مقتضيات حماية المرفق العام من جهة، وضمان حقوق الموظف وقرينة البراءة من جهة أخرى. وقد أجاز القانون وقف الموظف عن العمل

> **عدم صدور الأحكام القضائية النهائية عن محكمة الجنايات يساهم في تكريس الواقع الفوضوي**

أو كفّ يده عند ملاحقته جزائياً أو إحالته إلى المجلس التأديبي، كما نظّم الآثار المالية المترتّبة على ذلك عبر حصر راتبه بنصف الراتب خلال فترة التوقيف الاحتياطي، «غير أن الإشكالية تظهر عندما يُوقَف الموظف احتياطياً ثم يُخلى سبيله من دون صدور حكم جزائي مُبرم أو قرار تأديبي بحقّه، فتبقى وضعيته الوظيفية مُعلّقة لسنوات نتيجة بطء الإجراءات القضائية».

ويضيف المصدر أن «التدابير الاحترازية المؤقّتة، كمنع التصرّف بالأموال وتجميد الحسابات المصرفية، تتحوّل في هذه الحالة إلى واقع دائم يتعارض مع الغاية التي شُرّعت من أجلها. فوقف الموظف عن العمل أو كفّ يده لم يُنشأ كعقوبة، بل كتدبير مؤقّت يهدف إلى حماية الإدارة إلى حين جلاء الحقيقة، وإلّا أصبح مساساً بقرينة البراءة التي يُفترض أن تلازم الموظف إلى حين صدور حكم قضائي مُبرم. وفي المقابل، فإن إعادة بعض الموظفين إلى أعمالهم، مع تجريد قسم منهم من صلاحياتهم بقرارات إدارية، والاستمرار في دفع رواتبهم لسنوات من دون الاستفادة الفعلية من خدماتهم، كل ذلك يطرح إشكالية أخرى تتصل بكفاءة المرفق العام والأعباء المالية التي تتحمّلها الدولة نتيجة استمرار هذا الوضع المعلّق».

ويؤكّد المصدر أن «تأخّر القضاء لا يجوز أن يتحوّل إلى وسيلة لإبقاء مصير الموظفين رهينة الاعتبارات السياسية أو الإدارية، لأن استقرار الوظيفة العامة يقتضي حسم هذه الملفات خلال مهلة معقولة، سواء انتهت إلى البراءة أو إلى الإدانة. كما أن استمرار تعليق أوضاع الموظفين لسنوات يُضعف هيبة الإدارة العامة ويعكس عجزها عن اتخاذ قرارات حاسمة. لذلك، هناك حاجة إلى إعادة النظر في الآليات التي تضمن الفصل السريع في الدعاوى الجزائية والتأديبية المتعلّقة بالموظفين العموميين، وكذلك في الملفات المرتبطة بالمال العام، كما هي الحال في قضية كازينو لبنان، بما يحقّق مصلحة الإدارة، ويصون حقوق الموظفين، ويحمي المال العام في آن».

بإعلاناتها بالتزامن مع مباريات كأس العالم. وبحصل ذلك رغم أن شركة «كازينو لبنان»، التي تملك الدولة حصة فيها، وشركة «OSS» المُشغّلة للقمار الإلكتروني، تواجهان ملاحقات قضائية بتهم هدر ملايين الدولارات من المال العام. إلا أن انتهاء مدة التوقيف الاحتياطي للمُدّعى عليهم وعدم صدور أحكام نهائية في هذه الملفات، يتيح قانوناً للشركتين مواصلة تشغيل أنشطة «المقامرة» العامة، مثل «النافعة» و«العقارية»، أو المؤسسات الخاصة التي تمتلك الدولة حصصاً فيها، مثل «كازينو لبنان»، تحت شعار «الإصلاح»، لم يؤدّ بالضرورة إلى إدارة أفضل للمال العام، بل انتهى إلى إنتاج واقع أكثر تعقيداً مما كانت عليه أوضاع هذه المرافق، من دون أي ضمانة فعلية بأن الهدر أو الفساد قد توقّفا.

ففي الوقت الذي تعود فيه قزي إلى مديرية الجمارك، ويعود موظفو السجلّات العقارية، من أمناء السجلّ وصولاً إلى أدنى المراتب الوظيفية، إلى دوائرهم، كما يعود موظفو «النافعة» إلى الهيئة، باستثناء بعض الموظفين الكبار، مثل هدى سلوم وإيمن عبد الغفور. الذي أوقف وزير الداخلية أحمد الحجار قرار تعيينه بعد الضجة الإعلامية التي أثارها الخبر - تعود أيضاً منصة «BetArabia» بقوة إلى تشغيل القمار الإلكتروني والمراهنات الرياضية في «كازينو لبنان»، وتغرق البلاد

الحرب الكونية ضد المقاومة

نهاية نظام ما بعد تحرير الكويت
الخليج والحرب: نحو ولادة جديدة

فوّاد إبراهيم

يَصعب النظر إلى الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران على أنها فصل جديد فحسب، في سلسلة الصراعات التي شهدها غرب آسيا خلال العقود الأخيرة. فهي تبدو، قياساً على ما تفتّح عليه نتائجها من إعادة تشكيل للخرائط السياسية وإنتاج لقواعد مغايرة للعلاقات الإقليمية، أقرب إلى حدث تأسيسي قد يعيد صياغة البيئة الاستراتيجية للخليج برمّته. لقد عاش الخليج، منذ نهاية الحرب العراقية - الإيرانية عام 1988، ضمن نظام أمني تشكّلت ملامحه النهائية بعد تحرير الكويت عام 1991. قامت ركائز ذلك النظام على ثلاثة عناصر رئيسة: الوجود العسكري الأميركي المكثّف، احتواء الخطر الإيراني المزعوم، وضمان انسياب النفط والتجارة العالمية عبر الممرّات البحرية الخليجية. وعلى امتداد أكثر من ثلاثة عقود، ظلّت هذه المعادلة، رغم ما اعتراها من أزمات وتعديلات، هي الإطار الحاكم للعلاقات الإقليمية.

لكن حرب 2026 كشفت حدود هذه الصيغة التاريخية؛ فالولايات المتحدة التي كانت تمثّل الضامن النهائي للاستقرار، أصبحت طرفاً مباشراً في عملية زعزعة هذا الاستقرار، بعدما انخرطت في حرب لا مسوّغ قانونياً لها. كما أن إيران، التي كانت تُدار علاقتها بالخليج عبر مزيج من الردع والاحتواء، دخلت في مواجهة مفتوحة مع القوة الأعظم في العالم، في ردّ فعل على عدوان أريد منه إسقاط نظامها وتفتيتها من الداخل. أمّا دول الخليج، أو بعضها على الأقلّ، والتي اندفعت (ضمناً) نحو تأييد حرب أوهمها مشعلوها بأنها ستكون خاطفة، فوجدت نفسها في خضمّ حريق هائل، سرعان ما أضطرّت بفعله إلى تبديل أولوياتها. وهكذا، بعد انقشاع الوهم، أصبح همّها ليس الانتصار على إيران، بل تجنّب التحول إلى ساحة للصراع معها، والحؤول دون الوقوع في هاوية اقتصادية واستراتيجية لا قِعر لها.

بهذا المعنى، يمكن القول إن الحرب لم تؤدِّ فقط إلى زعزعة التوازنات القائمة، بل دفعت دول الخليج إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن ذاته. فخلال العقود الماضية، ارتبط الأمن الخليجي أساساً بالحماية العسكرية الأميركية وردع التهديدات الخارجية. أمّا اليوم، فإن هذا المفهوم أصبح أكثر تعقيداً، وهو اتّسع ليشمل استقرار الأسواق المالية، واستمرار تدفّق الاستثمارات الأجنبية، وحماية البنية التحتية الرقمية، وتأمين سلاسل الإمداد، والحفاظ على بيئة مواتية لمشاريع التحوّل الاقتصادي. ذلك أن الدول الخليجية لم تعُد دولاً ريعية تقليدية تعتمد حصراً على تصدير النفط، بل أصبحت منخرطة في مشاريع ضخمة لإعادة هيكلة اقتصاداتها وتحويل نفسها إلى مراكز عالمية للمال والخدمات والتكنولوجيا والسياحة. ومن ثمّ، فإن أيّ اضطراب أمني طويل الأمد بات يهدّد مباشرة أسس الشرعية الاقتصادية والسياسية لتلك المشاريع.

ولهذا السبب، لم يكن مستغرباً أن تتعامل العواصم الخليجية مع الحرب (أو على نحو أدقّ مع الطور المنخفض التصعيد منها، الذي أعقب العمليات العسكرية الكبرى ضدّ إيران) بمنطق مختلف عن ذلك الذي حكم سياساتها طيلة العقود السابقة. ففي حين كان الاصطفاف السياسي هو الذي يحكم أداءها إزاء أزمات المنطقة سابقاً، باتت إدارة المخاطر اليوم عنواناً رئيساً في نهجها في التعامل مع الأزمات. وعليه، فإن السؤال الذي بات يشغل صنّاع القرار حديثاً، ليس كيفية هزم إيران أو دعم الولايات المتحدة، بل كيفية حماية المصالح الوطنية من تداعيات الحرب؟ ولربّما يقود هذا الإدراك إلى ترسيخ ما يمكن وصفه بـ«العقيدة الخليجية الجديدة»؛ وهي عقيدة تقوم على أن أمن الخليج لا يمكن أن يعتمد على قوة خارجية واحدة، أو على المواجهة الدائمة مع الجوار الإقليمي. ولذا، ستتّجه الدول الخليجية، على الأرجح، إلى تنويع مصادر القوة والتحالفات بدلاً من الارتهان لمحور واحد.

ولا يعني ذلك تراجع العلاقة مع الولايات المتحدة أو انهيارها؛ فواشنطن ستبقى في المدى المنظور الشريك الأمني الرئيس لعواصم «مجلس التعاون الخليجي»، وذلك بحكم قواعدها العسكرية وشبكاتها الاستخباراتية وعلاقاتها التجارية. لكن طبيعة العلاقة نفسها مرشّحة للتغيير؛ فبدلاً من الاعتماد شبه المطلق الذي طبع العقود الماضية، قد تتّجه دول الخليج إلى نمط أكثر استقلالية يقوم على الشراكة المتعدّدة وليس التبعية الأحادية. الطابع. وكانت إرهاصات هذا الاتجاه بدأت تتجلّى بالفعل خلال السنوات الأخيرة، من طريق الانفتاح المتزايد على الصين والهند وكوريا الجنوبية والقوى الآسيوية الأخرى. غير أن سياسة التنويع الاقتصادي تلك، قد تتحوّل بعد الحرب إلى خيار استراتيجي شامل، خصوصاً أن الصين أصبحت أكبر مستورد للنفط الخليجي، والهند مرشّحة لأن تكون إحدى أكبر القوى الاقتصادية في العالم خلال العقود المقبلة، فيما تزداد أهمية آسيا عموماً بوصفها الشريك الاقتصادي الأوّل لدول المنطقة. ومن هنا، فإن الخليج يبدو متّجهاً تدريجياً نحو ما يمكن تسميته «التعدّدية الاستراتيجية»، أي بناء شبكة متوازنة من العلاقات الدولية تسمح له بالاستفادة من جميع القوى الكبرى، من دون الوقوع في دائرة الاستقطاب بينها.

أمّا إيران، فهي تمثّل التحدّي الأكثر تعقيداً في مرحلة ما بعد الحرب؛ فهي خرجت من هذا الاختبار أقوى ممّا كان يتخيّل العدو والصديق. ومع تعرّض بنيتها العسكرية والاقتصادية لخسائر كبيرة، فإن قدرتها على الصمود، والالتفاف الشعبي الأسطوري، وموقعها الجغرافي، وحجمها السكاني ومواردها الطبيعية، كلّها عوامل تجعل من المستحيل بعد الآن تجاهلها أو استبعادها من معادلات الأمن الإقليمي. ولذلك، وفي حين تبدو استراتيجية الاحتواء الشامل حيالها أقلّ واقعية ممّا كانت عليه في السابق، يُرجَّح أن تتّجه دول الخليج إلى اعتماد مقاربة مزدوجة تجاه طهران، تقوم من جهة على تعزيز القدرات الدفاعية والردعية الذاتية، ومن جهة أخرى على تفعيل قنوات التواصل السياسي والدبلوماسي مع الجار الإيراني. فالتجربة أثبتت أن الجغرافيا تفرض التعايش حتى بين الخصوم، وأن إدارة التنافس قد تكون أكثر جدوى من السعي إلى حسمه نهائياً. كما لا بدّ من أن تكون دول الخليج قد تلقّت الرسالة/ الدعوة الإيرانية، هذه المرّة، على محمل الجدّ، وأدركت أن استقرار النظام الإقليمي لا يتحقّق إلّا بشراكة متوازنة، وبمصالح متعادلة، مع استبعاد العامل الخارجي (غير الخليجي) من أيّ ترتيبات أمنية.

هكذا، قد تدفع الحرب إلى مراجعة دول الخليج عامّة أجزاء من استراتيجيتها الإقليمية. فقد كشفت المواجهة أن النفوذ الإقليمي لا يكفي لتعويض الاختلالات الاقتصادية والتكنولوجية الداخلية، وأن سياسة الصراع المفتوح تفرض أثماناً باهظة على الدول والمجتمعات معاً. وإذا ما استقرّت الأوضاع الداخلية نسبياً، فقد يصبح الانفتاح البيني (ولا سيما بين إيران ودول الخليج) أحد المسارات الضرورية لإعادة بناء اقتصادات دول المنطقة واستعادة التوازن الإقليمي. وعلى المستوى الخليجي الداخلي، من المرجّح أن تعيد تداعيات الحرب الاعتبار إلى فكرة الأمن الجماعي الخليجي بعد سنوات من التراجع والانقسام؛ إذ كشفت الأزمة أن التهديدات الجديدة - من الصواريخ والطائرات المسيّرة إلى الهجمات السيبرانية واستهداف المنشآت الحيوية - لا تعترف بالحدود الوطنية الضيّقة، وهو ما يفرض مقاربة جديدة للملفّ الأمني والدفاعي والاستخباراتي والتقني، ليس بين دول «مجلس التعاون» فحسب، بل بينها وبين كلّ الدول التي تدخل في مدار الأمن القومي لكلّ طرف من أطراف المجلس، ولهم مجتمعين.

> **الحرب كشفت أن دول الخليج باتت عليها التفكير بصورة جدّية في أولويات مستقلّة نسبياً عن اجندات القوى الكبرى**

غير أن التطوّر الأكثر أهمية قد لا يكون أمنياً بقدر ما هو سياسي. فالحرب كشفت أن دول الخليج باتت عليها التفكير بصورة جدّية في أولويات مستقلّة نسبياً عن أجندات القوى الكبرى. فالمشروع الأساسي لهذه الدول اليوم ليس خوض الحروب، بل بناء الاقتصادات الوطنية وتحويل المنطقة إلى مركز عالمي للاستثمار والتكنولوجيا والخدمات، وبناء نظام أمن إقليمي يراعي مصالح الدول المطلّة على الخليج؛ وهذا ما يجعل الاستقرار الإقليمي مصلحة وجودية بالنسبة إليها. أمّا ملف التطبيع مع إسرائيل، فمرشّح هو الآخر لإعادة النظر؛ إذ إن الحرب وما سبقتها من تطوّرات في فلسطين أدّت إلى تآكل كثير من الافتراضات التي قامت عليها موجة التطبيع السابقة. وبنتيجة ذلك، لم يعُد ممكناً تقديم العلاقة مع إسرائيل باعتبارها بوّابة تلقائية للاستقرار الإقليمي أو التنمية الاقتصادية، بل على العكس، بات هناك عزوف حقيقي لدى السعودية وقطر والكويت وسلطنة عمان عن التفكير في التطبيع، في ظلّ حكومة «الليكودية» يقودها بنيامين نتنياهو وفريق اليمين الأشدّ تطرّفاً في تاريخ الكيان، وهو ما عبّر عنه صراحة ومراراً رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق، تركي الفيصل، بتصنيفه الخطر الإسرائيلي، وليس إيران، كتهديد أوّل، وعدّه تنياهو شخصاً غير مؤهّل لأن يكون شريكاً للسلام.

ناقلات نفط ترابط في ميناء بندر عباس استعداداً لعبور مضيق هرمز (أ ف ب)

في المحصّلة النهائية، تبدو حرب 2026 أقرب إلى إعلان نهاية حقبة تاريخية كاملة بدأت بعد حرب تحرير الكويت عام 1991. فالنظام الإقليمي الذي تأسّس آنذاك قام على هيمنة أميركية شبه مطلقة، وعلى مركزية الصراع مع إيران، وعلى اعتماد دول الخليج على المظلّة الأمنية الخارجية. أمّا النظام الذي يتشكّل اليوم فيقوم على أسس مختلفة: تعدّد الشركاء الدوليين، تراجع قدرة أيّ قوة منفردة على فرض إرادتها، صعود إيران كقوة نافذة في الإقليم، تصدّر أولويات التنمية الاقتصادية، وسعي دول الخليج إلى تأدية دور الفاعل الإقليمي، لا دور الساحة التي تتنافس فوقها القوى الأخرى. ومن هذه الزاوية، فإن الأثر الأعمق للحرب قد يكون ما ستدفع إليه من مراجعات استراتيجية داخل العواصم الخليجية نفسها؛ فبعد عقود طويلة من التكيّف مع توازنات يصنعها الآخرون، يبدو أن الخليج يدخل مرحلة جديدة يسعى فيها إلى صناعة توازناته الخاصة، وإلى تعريف أمنه ومصالحه انطلاقاً من أولوياته، لا سيما مع ما سيفتحه الاتفاق النهائي المنتظر بين إيران والولايات والمتحدة، من آفاق مستقبلية للقوى المرشّحة لأن تؤدّي أدواراً حاسمة على الساحتَين الإقليمية والدولية. ولربّما يكون هذا هو التحوّل الأهمّ في الشرق الأوسط، خلال العقد القادم بأسره.

حملة داخلية عاصفة على ترامب: الاتفاق مع إيران «وثيقة استسلام»

ريم هاني

عنونت صحيفة «نيويورك بوست» الأميركية اليمينية غلافها الأربعاء، بعبارة: «ترامب دمّر إيران، ثمّ قرّر الآن أن يقصفها به(قنبلة حب)»؛ وأُرفق العنوان بصورة لعلم الولايات المتّحدة وهو يحترق، كما بنصّ قصير جاء فيه أن «اتفاق ترامب أمطر زعماء إيران بالأموال، وجَعَلهم من دون عقوبات». ويعكس مضمون هذا الغلاف وجهة نظر العديد من المسؤولين الأميركيين، وذلك في خضمّ انقسام واضح في صفوف حزب الرئيس دونالد ترامب نفسه، بين من يريد منح الاتفاق مع إيران فرصة - وهو ما ينطبق مثلاً على السيناتور ليندسي غراهام -، ويرى فيه خطوة في اتّجاه استعادة الاستقرار، ومن وجد فيه «كارثة استراتيجية» غير مسبوقة منذ عقود. ورغم إعلان ترامب أن الاتفاق من شأنه أن يجلب «السلام والأمن» إلى الشرق الأوسط، بدا العديد من المسؤولين غير راضين عنه؛ ومن بين هؤلاء السيناتور «الجمهوري» عن ولاية لويزيانا، بيل كاسيدي، الذي وصف مذكرة التفاهم الموقّعة مع إيران بأنها «أكبر خطأ فادح في السياسة الخارجية منذ عقود»، معتبراً، في منشور على منصّة «أكس»، أن «ريغان يتخبّط في قبره الآن. لم يتمّ كبح طموحات إيران النووية، وهم تعلّموا أن تهديد مضيق هرمز يؤتي ثماره، ولا شكّ في أنهم سيستغلّون ذلك في المستقبل». أمّا السيناتور «الجمهوري» عن ولاية تكساس، تيد كروز، فتساءل في برنامج «البودكاست» الخاص به، عن ما إذا كان الاتفاق يعني «منح 300 مليار دولار لآية الله الإيراني؟». وأضاف: «أمل ألّا يكون الأمر كذلك، وأصلّي ألّا يكون كذلك»، علماً أن كروز كان قد أشاد بقرار ترامب جرّ الولايات المتحدة إلى الحرب، زاعماً أن العمليات العسكرية «دمّرت الجيش الإيراني تماماً».

> **«فورين أفيرز»: حرب إيران هي أكبر فشل للسياسة الخارجية في فترتي ولاية ترامب**

وجاء بعض أكثر الانتقادات حدّة من جانب «جمهوريين» كان ترامب قد دفع بهم إلى هامش الحزب. ويتقدّم هؤلاء السيناتور عن ولاية كارولاينا الشمالية، توم تيليس - الذي يستعدّ للاعتزال -، الذي رأى أن هناك «الكثير من العمل الذي يتعيّن القيام به لإقناعي بأننا نسير على الطريق الصحيح»، فيما انتقدت النائبة السابقة، مارجوري تايلور جرين، وهي «جمهورية» من جورجيا كانت ذات يوم واحدة من أكثر مؤيّدي ترامب تشدّداً قبل أن تنفصل عنه، في فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، الرئيس، بسبب ما وصفته بـ«الحرب غير الضرورية على الإطلاق». وبطبيعة الحال، سارع «الديموقراطيون»، بدورهم، إلى شنّ هجوم على الاتفاق، وذلك رغم مناشدتهم ساكن البيت الأبيض، منذ أسابيع، إنهاء الحرب. وقبل ساعات من الإعلان عن بنوده، وصف السيناتور «الديموقراطي» عن ولاية كاليفورنيا، آدم شيف، المذكّرة بأنها «استسلام كامل»، قائلاً في منشور على وسائل التواصل: «تحصل إيران على رفع للعقوبات، وإفراج عن الأموال المجمّدة، والقدرة على تصدير النفط، بالإضافة إلى صندوق إعادة إعمار بقيمة 300 مليار دولار. وفي المقابل، تحصل الولايات المتحدة على مجرّد تكرار لوعد مبهم بأن إيران لن تطوّر سلاحاً نووياً. من الصعب تخيّل استسلام أكثر كمالاً من هذا».

وحتى قبل توقيع الاتفاق، اعتبر السيناتور جاك ريد (ديموقراطي، رود آيلاند)، وهو كبير «الديموقراطيين» في لجنة القوات المسلّحة في مجلس الشيوخ، في حديث إلى برنامج «فوكس نيوز صنداي»، أن الولايات المتحدة ستحصل بموجب الاتفاق المقترح مع إيران على «أقلّ» ممّا حصلت عليه من الجمهورية الإسلامية عبر «خطّة العمل الشاملة المشتركة»، مضيفاً أن ترامب «يريد أن يمنح نفسه هدية عيد ميلاده» الثمانين بهذا الاتفاق. وقال ريد، لمذيعة «فوكس نيوز» شانون بريم: «أنفقنا مليارات الدولارات، وخسرنا 14 عسكرياً قُتلوا في المعارك، فضلاً عن مئات الجرحى، وتسبّبنا في اضطراب الاقتصاد العالمي. وفي النهاية، نحصل أساساً على أقلّ ممّا كان لدينا بموجب خطّة العمل الشاملة المشتركة التي انسحب منها ترامب». ومن جانبه، انتقد النائب سيث مولتون (ديموقراطي، ولاية ماساتشوستس)، والعضو في لجنة القوات المسلّحة في مجلس النواب، البنود المسرَّبة لمذكّرة التفاهم (قبل توقيعها)، واصفاً إياها بأنها «وثيقة استسلام» من جانب ترامب للمرشد الأعلى الإيراني مجتبى خامنئي. على الضفة نفسها، قال زعيم الأقلّية في مجلس النواب، حكيم جيفريز (ديموقراطي، نيويورك)، الأحد، لبرنامج على قناة «إن بي سي نيوز»، إنه رغم حاجته إلى «الاطلاع» على بنود الاتفاق في حال توصّل الجانبان إلى صيغته النهائية، إلا أن الحرب نفسها كانت «طائشة» و«شكّلت كارثة»، منتقداً انسحاب الرئيس من الاتفاق النووي لعام 2015، ومشيراً إلى أن الجمهورية الإسلامية أصبحت «أقوى» وأن الأميركيين باتوا «أقلّ أماناً».

أمّا على المقلب الإسرائيلي، فيبدو أن غالبية الإسرائيليين يعتقدون أن تل أبيب خسرت الحرب، في وقت لا يعبّر فيه سوى 18% منهم فقط عن دعمهم للاتفاق الأميركي - الإيراني، وذلك بحسب ما يرد في تقرير نشره «المجلس الأطلسي». ويشير التقرير إلى أن بنود الاتفاق جاءت لتؤكّد أسوأ مخاوف إسرائيل؛ إذ إنه باستثناء إعادة فتح مضيق هرمز، لا يبدو أن إيران قد قدّمت أيّ تنازل ملموس في مقابل التزام ترامب بوقف العمليات العسكرية ضدّها. من جهتها، ترى مجلة «فورين أفيرز» أن «إيران خرجت من الصراع منهكة، إنّما في وضع استراتيجي أقوى، مع الحفاظ على نظامها وقدرتها على تهديد المنطقة»، واصفة هذه النتيجة، بعد أشهر من الدمار والاضطراب الاقتصادي العالمي، بأنها «أكبر فشل للسياسة الخارجية في فترتي ولاية ترامب»، ستستمرّ عواقبه لمدة طويلة، ممّا يجعل التصدي للتحدّي الاستراتيجي الذي تواجهه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أكثر صعوبة.

وتُشير المجلّة، في تقرير، إلى أنه بالنسبة للعديد من دول الشرق الأوسط، فإن المشكلة لا تكمن فقط في أن أميركا لم تتمكّن من تحقيق نصر حاسم ضدّ إيران، بل أيضاً في أنها كانت طوال الصراع غير منتظمة وغير متوقّعة، مما قوّض الثقة في قدرتها على الحفاظ على دورها باعتبارها الضامن الوحيد للاستقرار في الشرق الأوسط. ومع تآكل مصداقية واشنطن، يلجأ الشركاء الأميركيون في المنطقة إلى الانخراط في تحالفات جديدة، لا سيما مع تشكّل قناعة لديهم بأن اعتمادهم العميق على الولايات المتحدة قد يشكل عبئاً عليهم. وفي هذا الإطار، تنقل المجلة عن مسؤول كبير من إحدى تلك الدول قوله إن «الأيام التي ترد فيها مكالمة هاتفية من واشنطن تتضمّن تعليمات نسارع إلى اتّباعها، قد ولّت»، و«إننا» لم نعُد مهتمّين بأن نكون دولة تابعة للولايات المتحدة... نحن شركاء، حتى لو كنّا الشركاء الأصغر».

من جهتها، تستغلّ الصين، طبقاً لأصحاب الرأي المتقدّم، هذا التحوّل، وتضع نفسها في موقع يسمح لها بتأدية دور أكبر في الشرق الأوسط بعد الحرب، من دون الحاجة إلى تحمّل أعباء القيادة التي كانت تتحمّلها الولايات المتحدة في السابق، فيما تفعل القوى المتوسّطة الطموحة، مثل الهند وباكستان، الشيء نفسه. واللافت، أن هذه الديناميكية تمتدّ إلى ما هو أبعد من المنطقة؛ فمن شرق آسيا إلى أوروبا إلى أميركا اللاتينية، تتوصّل أغلب الحكومات إلى استنتاجات مماثلة بشأن موثوقية الديموقراطيين في لجنة القوات المسلّحة في مجلس الشيوخ، في حديث إلى برنامج «فوكس نيوز صنداي»، أن الولايات المتحدة ستحصل بموجب الجديدة يمكن أن تشكّل عاملاً كابحاً لأيّ اندفاعة إسرائيلية لشنّ اعتداءات عسكرية واسعة أو حروب تدميرية شاملة.

ورغم إدراك المسؤولين المصريين أن المفاوضات المقبلة لن تكون خالية من العقبات والخلافات، فإنهم يرجّحون أن تؤدّي الرغبة المشتركة لدى الأطراف المعنيّة في إنجاح المسار الجديد، إلى إنتاج تسويات وتنازلات متبادلة تسمح بالمضيّ قدماً في تنفيذ التفاهمات وترسيخها.

تقديرات مصرية حول مذكرة التفاهم: خيار الانفتاح على إيران يتعزّز

القاهرة - الأخبار

تَنظر مصر، بارتياح حذر، إلى مذكّرة التفاهم الأميركية-الإيرانية، عادّةً إياها تتويجاً لمقاربة لطالما دافعت عنها في مواجهة التصعيد العسكري. وبحسب تقديرات دوائر مصرية اطّلعت عليها «الأخبار»، فإن الاتفاق لا يكفل تجنيب المنطقة مواجهة واسعة فقط، بل يؤسّس لمسار سياسي واقتصادي وحيد لإنهاء الحرب، كانت القاهرة من أوائل الداعين إليه، وذلك قبل أن تدفعها تعقيدات المشهد الإقليمي والاعتراضات الخليجية، ولا سيما الإماراتية، إلى التراجع عن اندفاعتها في شأن التهدئة مع طهران.

وترى مصر أن تغيّر موقف الولايات المتحدة من التسوية مع إيران، أدّى إلى تغيير البيئة السياسية التي قيّدت الحركة المصرية في السابق، وذلك وفقاً للمصادر نفسها، إلى تشير أيضاً إلى أن «ما كان يُنظر إليه خليجياً بوصفه تقارباً مصرياً غير مرغوب فيه مع إيران، بات اليوم جزءاً من مسار يحظى بغطاء أميركي وترحيب خليجي». وفي هذا السياق، تعتقد القاهرة أن المظلّة الأميركية التي وفرتها مذكّرة إسلام آباد رفعت عنها الحرج الجيوسياسي، وجعلت الظروف أكثر ملاءمة لـ«استئناف مسار الانفتاح على طهران، والانتقال من الاتصالات الأمنية المحدودة والقنوات الخلفية، إلى بحث إمكانات إعادة العلاقات الدبلوماسية بصورة كاملة، بما يشمل تبادل الزيارات الرسمية على مستويات رفيعة، وذلك بعد مدة الجمود التي فرضتها الحرب». وتستند هذه القراءة، وفقاً للمصادر، إلى قناعة مصرية بأن «الإدارة الأميركية الحالية تُبدي جدّية استثنائية في الدفع نحو تنفيذ الاتفاق وضمان استمراره». فالولايات المتحدة، وفق التقديرات المصرية، «لم تعُد قادرة على تحمّل كلفة دورات الصراع المفتوحة في الشرق الأوسط، في ظلّ أولوياتها الداخلية وحاجتها إلى حماية تدفّق الطاقة وضمان أمن الملاحة في الممرّات الحيوية». وممّا عزّز تلك القناعة لدى القاهرة، اللقاءات التي جمعت مسؤولين مصريين ونظراءهم الأميركيين على هامش اجتماعات «مجموعة السبع» في فرنسا؛ إذ خرجت منها مصر بقناعة مفادها أن الاتفاق «يتجاوز حدود التهدئة المؤقتة أو المناورة التكتيكية، وأنه يمتلك فرصاً جدّية للصمود على المدى الطويل».

> **يرجّح المسؤولون المصريون أن تؤدي الرغبة المشتركة في إنجاح مذكرة التفاهم إلى إنتاج تنازلات متبادلة**

وانطلاقاً من ذلك، بدأت القاهرة، بحسب المصادر نفسها، بإعادة صياغة حساباتها الإقليمية على أساس تحوّل طهران إلى شريك معترَف به في ترتيبات الأمن والاقتصاد في المنطقة، بما يفرض على المصريين «الانخراط مبكراً في المشهد الجديد حفاظاً على مصالحهم الاستراتيجية». وفي هذا الإطار، تتوقّع مصر أن تشهد المرحلة المقبلة «انخراطاً خليجياً واسعاً في «صندوق التنمية والإعمار» البالغة قيمته ثلاثمائة مليار دولار والمخصّص لإيران، ليس من باب الرغبة في دعم الاقتصاد الإيراني، بل كأداة براغماتية لشراء الأمن المستدام، وضمان عدم العودة إلى المواجهة».

وإذ تعتقد القاهرة أن الإمارات وقطر والكويت ستكون من بين أكثر الأطراف استعداداً للمضيّ في هذا المسار، مدفوعةً باعتبارات تجارية وجيو- اقتصادية مباشرة، فهي تقدّر أن «السعودية ستتعامل مع الملفّ بدرجة أكبر من الحذر، وذلك عبر مراقبة مدى التزام إيران بالتفاهمات الأمنية والنووية، قبل المبادرة بضخّ الأموال». ومع هذا، ترى القاهرة أن الرياض ستنضمّ لاحقاً إلى المسار نفسه، وذلك اتّساقاً وأولويات «رؤية 2030» القائمة على تصفير الأزمات الإقليمية، وتوفير بيئة مستقرّة لجذب الاستثمارات العالمية، وهو ما لا يمكن تحقيقه من دون تهدئة مستدامة مع الجار الإيراني.

كذلك، تسود أروقة صنّاعة القرار في القاهرة، حال من التفاؤل الاستراتيجي بأن نزع فتيل المواجهة الكبرى بين الولايات المتحدة وإيران سيعيد الزخم والتركيز الدولي إلى ملفّ قطاع غزة، الذي تعتبره مصر مرتبطاً بأمنها القومي مباشرة. وتعوّل القاهرة، في هذا السياق، على أنه «مع سقوط مبرّر «وحدة الجبهات وترابطها» الذي كان يمنح تل أبيب هامشاً كبيراً للمناورة والتصلّب، سيتحول الضغط الدولي والإقليمي بالكامل نحو تسريع التسوية السياسية في القطاع». أمّا في لبنان، فتقدّر أن التفاهمات الجديدة يمكن أن تشكّل عاملاً كابحاً لأيّ اندفاعة إسرائيلية لشنّ اعتداءات عسكرية واسعة أو حروب تدميرية شاملة.

ورغم إدراك المسؤولين المصريين أن المفاوضات المقبلة لن تكون خالية من العقبات والخلافات، فإنهم يرجّحون أن تؤدّي الرغبة المشتركة لدى الأطراف المعنيّة في إنجاح المسار الجديد، إلى إنتاج تسويات وتنازلات متبادلة تسمح بالمضيّ قدماً في تنفيذ التفاهمات وترسيخها.

الحرب الكونية ضد المقاومة

رفع الحصار مقابل فتح «هرمز»
خامنئي لأميركا: حذارِ الإخلال بالالتزامات

إسرائيل تتوقّع انهيار الاتفاق الأميركي- الإيراني

ترجّح إسرائيل ألّا تتحول مذكرة التفاهم التي وقّعتها الولايات المتحدة وإيران، الخميس، إلى اتفاق نهائي، وأن تنهار قبل تشرين الثاني المقبل. وبحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت»، تستبعد تل أبيب التوصّل إلى تسوية دائمة، وهو ما يدفعها إلى التمسّك ببقاء قواتها في جنوب لبنان حتى ذلك الموعد على الأقلّ، أي إلى ما بعد الانتخابات النصفية الأميركية، التي قد تتيح لها هامش تحرّك أوسع في الملفّ الإيراني. أيضاً، تقدّر إسرائيل أن فرصة العودة إلى التصعيد لن تتاح إلّا إذا فشل المسار الأميركي - الإيراني قبل تشرين الثاني، وهو ما ترجّحه بزعم أن «طهران غير جادّة»، وتسعى إلى كسب الوقت عبر التفاوض. وإذ يعتقد المسؤولون الإسرائيليون أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لا يريد مواجهة عسكرية قبل الانتخابات، فإنهم يرون أن المعادلة قد تتغيّر بعدها. ووفق التقرير، ستكون معركة إسرائيل الأساسية حول الانسحاب من المنطقة الأمنية العازلة في جنوب لبنان، والذي يعدّه رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، «خطأً أحمر».

وفي حين قال ترامب، أمس، إنه يتوقّع «وقفاً تاماً لإطلاق النار على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان وحزب الله وإسرائيل»، صعّد نائبه، جيه دي فانس، لهجته ضدّ وزراء إسرائيليين هاجموا الاتفاق مع إيران، في موقف وُصف بأنه «غير مسبوق». وأشار فانس إلى أن «واشنطن تتحرّك وفق حسابات المصلحة الوطنية الأميركية»، وأن ترامب هو «الزعيم الوحيد الذي يقف إلى جانب إسرائيل ويدعم أمنها». وفي مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز، شدد على أن إسرائيل، رغم التحدّيات الأمنية التي تواجهها، «لا تستطيع الاتكال على القوة العسكرية وحدها لمعالجة أزماتها»، لافتاً إلى أن «الرؤية الأميركية لا تتطابق دائماً مع المقاربة الإسرائيلية للملفّات المنطقة». كما شدّد على ضرورة أن تلتزم «جميع الأطراف، بما في ذلك إسرائيل وحزب الله، بترتيبات وقف إطلاق النار في لبنان». ووجّه فانس انتقادات مباشرة إلى حكومة تل أبيب، قائلاً: «ترامب هو الشخص الوحيد الذي يدعمكم، والدفاع عنكم جاء من أموالنا». وفي المقابل، أفادت شبكة «CNN» بأن نتنياهو يسعى إلى «التأثير في تفاصيل الاتفاق النهائي عبر شخصيات إعلامية بارزة في اليمين الأميركي، إضافة إلى عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين المعروفين بتأييدهم لإسرائيل». وفي هذه التحرّكات، تشير التقارير إلى أن بعض داعمين التقليديين للموقف الإسرائيلي في واشنطن «بدأوا يميلون إلى تأييد الاتفاق». كما أبلغ نتنياهو الإدارة الأميركية، بأن «إسرائيل لا ترى نفسها ملزَمة بجميع بنود الاتفاق، ولا سيما تلك المرتبطة بوقف العمليات العسكرية في لبنان».

(الأخبار)

لفت المرشد الإيراني إلى ان بزشكيان اكد له انه لن يقبل باي شروط او مطالب اميركية مفرطة (ارشيف)

وقّع الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، والرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلكترونياً وعن بُعد، مذكّرة تفاهم لإنهاء الحرب بين البلدَين، تمهيداً لبدء مفاوضات ترمي إلى التوصّل إلى اتفاق نهائي. وعقب التوقيع، أعلنت الولايات المتحدة رفع الحصار عن الموانئ الإيرانية، فيما أعلنت إيران السماح بحركة السفن وعبورها من مضيق هرمز، بالتنسيق مع البحرية الإيرانية، ومن دون فرض رسوم خلال مهلة 60 يوماً. ومن المنتظر، بعد ذلك، عقد محادثات أولية بين الولايات المتحدة وإيران في منتجع بورغنستوك الجبلي في سويسرا، اليوم. وفي هذا الإطار، أعلن نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، أنه قد يتوجّه إلى سويسرا لإجراء محادثات مع إيران خلال نهاية الأسبوع، مستدركاً بأن هذه الرحلة قابلة للتغيير. وقال فانس للصحافيين في «البيت الأبيض»: «نعتقد أن هذه المفاوضات التقنية ستبدأ خلال عطلة نهاية الأسبوع. تلك هي الخطّة، لكنها قد تتغيّر».

بدوره، أشاد ترامب بالمذكّرة، واصفاً إياها بأنها «قوية للغاية، وليست مجرّد نص بسيط من فقرتَين». وفي معرض مقارنته بينها وبين «خطة العمل الشاملة المشتركة»، الموقّعة في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، قال ترامب: «ذلك الاتفاق كان بمنحهم سلاحاً نووياً. لقد ألغيتُه وأوقفتُه، ثمّ أوقفتُه مرّة أخرى عبر قاذفات بي-2». وأشار إلى أن القوات البحرية والجوية الإيرانية «حُيّدت إلى حدّ كبير»، وإن عدداً من كبار القادة الإيرانيين قُتلوا، معتبراً أن الحكومة الإيرانية باتت مستعدّة للتوصّل إلى اتفاق. وفي المقابل، وصف بزشكيان مذكّرة التفاهم مع الولايات المتحدة بأنها «تاريخية»، ورأى أنها تفتح الطريق أمام إنهاء الحرب والوصول إلى اتفاق نهائي. ونشر الرئيس الإيراني، عبر منصات التواصل، نسخة موقّعة منه ومن ترامب، إضافة إلى رئيس الوزراء الباكستاني، شهباز شريف، الذي قادت بلاده الوساطة بين الطرفين. وأرفق بزشكيان الوثيقة بتعليق قال فيه: «هذه وثيقة تاريخية ورسالة من إيران قوية: سيتحقّق السلام في ظلّ الاحترام المتبادل».

وعلى المقلب الإيراني أيضاً، وجّه المرشد الأعلى، آية الله مجتبى خامنئي، رسالة ملفتة إلى الشعب، تناول فيها مذكّرة التفاهم، مؤكداً أن المسؤولين الإيرانيين الذين تولّوا هذا الملف «بذلوا جهوداً كبيرة للوصول إلى هذه المرحلة بدافع الحرص وحسن النيّة»، في حين رأى أن الرئيس الأميركي اندفع نحو الاتفاق مستخدماً كلّ ما يملك من أدوات «من منطلق الباس والعجز». وكشف خامنئي أنه لم يكن موافقاً، من حيث المبدأ، على ذلك المسار، وأن لديه «وجهة نظر مختلفة» حياله، إلا أنه سمح بالمضي فيه بعدما قدّم بزشكيان، بصفته رئيساً لـ«المجلس الأعلى للأمن القومي»، «تعهّداً» باسمه ونيابة عن أعضاء المجلس، يقضي بـ«صون حقوق الشعب الإيراني وجبهة المقاومة»، وتحمّل المسؤولية الكاملة عن ما تقدّم. وفي هذا الجانب، لفت المرشد الإيراني إلى أن بزشكيان أكد له أنه لن يقبل بأيّ شروط أو مطالب مفرطة قد يحاول الجانب الأميركي فرضها. وأضاف أن الشعب الإيراني، ومعه خامنئي بصفته «خادماً» للشعب، ينتظران، من الآن فصاعداً، ترجمة الشروط الإيرانية عملياً. كما شدد على أن الدخول في مفاوضات مباشرة خلال المرحلة المقبلة «لا يعني القبول بوجهة نظر العدو».

يحسن بيان المرشد موقف المفاوضين الإيرانيين امام نظرائهم الاميركيين

وفي حين قد يثير بيان خامنئي لغطاً، فإن قراءةً في ما بين سطوره تكفل توضيح خلفياته. والواقع أن مخالفة رأي القائد الأعلى، التي ألمح إليها البيان، لا تعني بالضرورة مخالفة قراره؛ فالمرشد قد تكون لديه وجهة مختلفة لما يراه صواباً، وهو، عند اتخاذ القرار، يأخذ في الاعتبار عوامل متعدّدة، وفي مقدّمها الوضع الداخلي وآراء المسؤولين الرسميين وتحديداً «المجلس الأعلى للأمن القومي». ومن هنا، فإن قوله: «كان لي رأي آخر»، لا يتعارض مع قوله إنه «أصدر الإذن»، بل يعني أن أحداً لم يتجاوزه، وأن المسار التفاوضي مضى بقرار منه، لا بمعزل عنه. لكن، في الوقت عينه، من شأن بيان المرشد أن يحسّن موقف المفاوضين الإيرانيين أمام نظرائهم الأميركيين، وذلك عبر التنبيه إلى أن القيادة الإيرانية ليست مطمئنّة سلفاً وتماماً إلى المفاوضات ومسارها وما يمكن أن ينتج منها، وهي تبدي استعداداً للعدول عنها عند الضرورة.

وإذ يكفل هذا الموقف توليد ضغط مستمرّ على المفاوضين الأميركيين، وتثبيت السقوف والخطوط الحمراء الإيرانية، فهو يستبطن رسالة موجّهة إلى داخل إيران، حيث يبرز تيار سياسي- شعبي، غير بسيط، معارض للتفاوض المباشر مع الولايات المتحدة، ومطالب بتشدّد أكبر في الشروط والمطالب. وإذ يحاول خامنئي ضمان مطالب هؤلاء والتعبير عنها، فهو يفعل ذلك بشكل متوازن، بما لا يضعف موقف الحكومة و«المجلس الأعلى للأمن القومي» الإيراني، خصوصاً على عتبة بدء مفاوضات الستين يوماً في سويسرا.

(الأخبار)

بوادر إعادة هيكلة أمنية
بغداد تحني رأسها لعاصفة الضغوط

بغداد - **فقار فاضل**

حملت زيارة المبعوث الأميركي، توم برّاك، إلى بغداد، مطلع هذا الأسبوع، دلالات كثيرة في خصوص مستقبل العلاقات العراقية- الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب على إيران، خصوصاً أن اجندتها حملت عناوين من مثل إعادة هيكلة المؤسّسات الأمنية والعسكرية. وإذ تأتي هذه الزيارة عشية الرحلة المقرّرة لرئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، إلى العاصمة الأميركية، منتصف تموز المقبل، والتي سيعرض في خلالها لـ«التقدّم» المحرَز في خطّة «حصر السلاح»، فإن فصائل المقاومة جدّدت، في المقابل، رفضها ما اعتبرته تدخّلاً أميركياً سافراً في العراق.

وتشير المعطيات التي أعقبت زيارة برّاك إلى أن بغداد بدأت بالفعل في الاستجابة للضغوط الأميركية، وذلك عبر الشروع في تنفيذ «خارطة طريق» داخلية، ظهرت أولى ملامحها خلال اجتماع «الإطار التنسيقي» الأخير، الذي ناقش نتائج لقاءات الموفد الأميركي مع المسؤولين العراقيين، إضافة إلى استكمال الكابينة الحكومية والملفّات الأمنية العالقة. وفي السياق عينه، سُجّلت، خلال الأيام الأخيرة، سلسلة تغييرات في مفاصل أمنية حسّاسة، أبرزها تكليف قاسم العبودي مستشاراً للأمن الوطني خلفاً لقاسم الأعرجي، وباسم البدري برئاسة جهاز الأمن الوطني بدلاً من عبد الكريم البصري، إلى جانب تغييرات في مؤسّسات مالية مهمة، من بينها البنك المركزي. وبحسب مصادر أمنية مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن «ما جرى حتى الآن لا يمثّل سوى المرحلة الأولى من عملية إعادة هيكلة واسعة ستطاول مناصب أمنية وعسكرية عليا، بينها وزارتا الداخلية والدفاع وهيئة الحشد الشعبي وبعض قياداتها الميدانية، فضلاً عن إعادة توزيع مسؤوليات أمنية حسّاسة وفق رؤية جديدة وضعها الزيدي». وتشير المصادر إلى أن «هذه التغييرات جاءت بعد سلسلة مشاورات داخلية وخارجية، تزامنت مع زيارة برّاك، وهدفت إلى التمهيد لإنتاج مؤسسة أمنية أقلّ ارتباطاً بالاستقطابات السياسية والإقليمية، وأكثر قرباً من نموذج الدولة المركزية»، على حدّ تعبيرها. وردّاً على سؤال حول ما إذا كانت تلك التعديلات تأتي بناءً على طلبات أميركية، تُدافع المصادر بأن «واشنطن أبدت رغبة واضحة في رؤية مؤسّسات الدولة العراقية بعيدة عن التأثيرات الخارجية، خصوصاً الشخصيات التي تُصنّف ضمن الدائرة القريبة من طهران، فيما أبدت بغداد استعداداً لإجراء مراجعات تدريجية في هذا الملف، بما لا يؤدي إلى صدام داخلي».

اجتماع «الإطار» ناقش رؤية أميركية لتطوير قدرات العراق الدفاعية

وكان شدّد البيان العراقي- الأميركي المشترك، عقب لقاء الزيدي وبرّاك، الثلاثاء، على «النزع الكامل للسلاح وحلّ جميع الجماعات والتشكيلات المسلّحة العاملة خارج سلطة الدولة، وحصر السلاح بيد الدولة وفرض السيادة الكاملة». لكن فصائل المقاومة جدّدت، في المقابل، رفضها التدخّل الأميركي في الشأن العراقي، بما في ذلك ملفّ سلاح الفصائل. وقال القيادي في حركة «النجباء»، ماجد الكعبي، لـ«الأخبار»، إن «هناك أوراق ضغط تُرمى بين الحين والآخر في قضايا معينة وملفّات معيّنة. والتدخّل الأميركي سافر في كلّ الملفات، وليس في قضية الوزارات أو الحكومة العراقية فقط. لا بل وصل التدخّل إلى أن يرفضوا اختيار من مثّل الشعب في البرلمان. واعترضوا على ترشيح نوري المالكي، وبعض الإخوة والشخصيات الأخرى». وأكد أن «موقفنا واضح، والرؤية واضحة ولا لبس فيها. هذا تدخّل مرفوض لا يقبل به لا عقل ولا شرع. فكلّ القوانين تكفل مقاومة المحتل، والأميركيون يمارسون دور المحتل جهاراً ونهاراً». واعتبر أن «قضية السلاح قضية محورية ومهمّة ولها شروط كثيرة. ومن أهم هذه الشروط بالنسبة للمقاومين سيادة الدولة. فعندما تكون هناك سيادة، فلا داعي للسلاح. أمّا في ظلّ سيادة مفقودة وأعتداءات شهدها البلد من قبل القوات الأميركية والإسرائيلية ولربّما بعض الدول الخليجية التي ضربت مقرّات للحشد والجيش العراقي والقوات الأمنية عموماً، كيف نتخلّى عن السلاح؟ إذا لم يكن هناك سلاح للردّ، سيكون البلد مستباحاً».

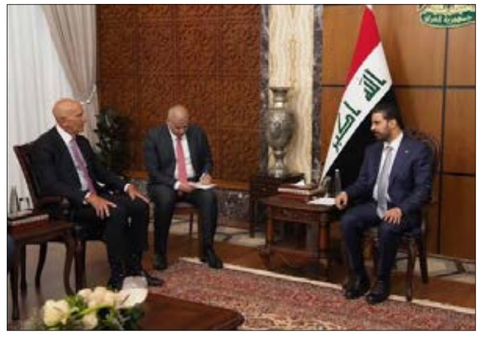

الزيدي وبرّاك خلال اجتماعهما الثلاثاء في بغداد (من الويب)

مع ذلك، تبدو مخرجات اجتماعات «الإطار التنسيقي» الأخيرة مؤشراً على تحوّل في مواقف بعض القوى الحاكمة، التي تتحدّث مصادر سياسية عن قبول متزايد في صفوفها بخطّة «حصر السلاح». وفي هذا الإطار، يقول قيادي سياسي بارز في «التنسيقي»، لـ«الأخبار»، إن «أغلب القوى باتت تدرك أن استمرار الوضع السابق لم يعُد ممكناً، وأن هناك حاجة إلى تقديم ضمانات حقيقية بشأن السلاح والاقتصاد والفساد، إذا أراد العراق استعادة ثقة المجتمع الدولي». ويضيف أن «اجتماع الإطار ناقش أيضاً رؤية أميركية لتطوير قدرات العراق الدفاعية عبر رادارات ومنظومات مراقبة وتسليح متطوّر، إلى جانب مشاريع اقتصادية واستثمارية كبيرة في مجالات الطاقة والكهرباء والنفط».

لكن الملفّ الأكثر حساسية يبقى مستقبل «هيئة الحشد الشعبي»، التي تشهد منذ أسابيع حراكاً داخلياً واسعاً لإعادة تنظيم بعض الوية الفصائل، بالتزامن مع إجراءات فصل عدد من التشكيلات عن ارتباطاتها السياسية. ويرى الضابط المتقاعد والخبير الأمني، علي الراشد، في حديث إلى «الأخبار»، أن «العراق دخل فعلياً مرحلة إعادة صياغة المؤسسة الأمنية بما يتلاءم مع المتغيرات الإقليمية». ويعتبر الراشد أن «التفاهمات الأميركية- الإيرانية، حتى وإن بقيت هشّة، ستنعكس على العراق بصورة مباشرة». ويضيف أن «استبدال بعض القيادات الأمنية أو إعادة هيكلة الحشد لا يعني إنهاء دوره، بل تحويله إلى مؤسسة أكثر انضباطاً وارتباطاً بالدولة، وهو ما تسعى إليه الحكومة الحالية». ويعتقد أن «الفصائل أمام ثلاثة خيارات: الاندماج الكامل بالمؤسسات الرسمية، أو التحوّل إلى أطر سياسية، أو البقاء خارج المعادلة مع ما يحمله ذلك من مخاطر داخلية وخارجية».

تراجع الرضى الأميركي على الشرع
«المقاتلون الأجانب» بوابةً للابتزاز

دمشق - **الأخبار**

رغم التسريبات التي تحدّثت عن زيارة كان يُفترض أن يجريها الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، إلى واشنطن في 14 حزيران الجاري، فإن الزيارة لم تتمّ حتى الآن. ويبدو أن ثقل الملفات التي تسعى الولايات المتحدة إلى طرحها على طاولة الحوار مع الشرع، وفي مقدّمها الضغوط المرتبطة بالدور السوري في لبنان، كان من بين الأسباب التي دفعت إلى تأجيل الزيارة.

وأعاد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، طرح هذا الملفّ علناً على هامش قمة «مجموعة السبع» الأخيرة في إيفيان الفرنسية، معلناً أنه «اقترح على إسرائيل» أن يتولّى الشرع مسألة مواجهة «حزب الله»، معتبراً أن الرئيس السوري الانتقالي «ليس مثالياً، لكنه قام بعمل رائع في توحيد الصفوف، وهو قادر على التعامل مع حزب الله بشكل جيد جداً». ويأتي ذلك بعدما رفض الشرع، في أكثر من مناسبة، الانخراط في أيّ دور من هذا النوع، مفضّلاً الحفاظ على «الحياد» الإقليمي ومنع انزلاق سوريا إلى مواجهة جديدة، بالتوازي مع إقراره أولوية التعافي الاقتصادي وإعادة ترتيب الوضع الداخلي.

ورغم تمسّك الشرع بهذا الموقف، بتزكية من الجانب التركي، يبدو أن الولايات المتحدة لا تزال تعوّل على جملة من الملفات التي تستطيع أن تضغط عبرها على الشرع، حتى تدفع به في الاتجاه الذي تأمله. ومن بين تلك الملفات، الاستثمار وإعادة الإعمار، والمقاتلون الأجانب، فضلاً عن ملفّ الجنوب السوري والسويداء، حيث تواصل إسرائيل تعزيز نفوذها.

وفي هذا السياق، تلقّت السلطة الانتقالية رسالة أميركية إضافية ذات دلالة، وذلك مع إقرار لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي مشروع قانون موازنة الدفاع للعام المقبل، والذي تضمّن بنداً صارماً بشأن سوريا، يربط أيّ دعم دفاعي أميركي للحكومة هناك بـ«جهودها الرامية إلى نزع سلاح جميع المقاتلين الأجانب والجهاديين الذين لا يزالون موجودين في سوريا». وجاءت هذه الخطوة بعد مدة قصيرة من قرار وزارة الخارجية الأميركية حذف سوريا من «قائمة الدول غير المتعاونة بالكامل في مكافحة الإرهاب» - الذي يسلك مسارين تشريعيين يركّزان بالتحديد على التأكد من «تغيير جوهري في القيادة والسياسات» -، والذي أريد منه التمهيد لتوسيع التعاون الأمني والاستخباري مع دمشق، بما يشمل التدريب والتجهيز والدعم التقني لمؤسّساتها الأمنية والعسكرية.

ورغم أن البند الجديد لم يصبح قانوناً نافذاً بعد - كونه سيواصل مساره التشريعي داخل الكونغرس، ويُفترض التوفيق بينه وبين نسخة مجلس النواب قبل إقراره النهائي الرسمي -، فإنه يمثّل خروجاً عن التفاهمات نفسها التي سُجّل بين ترامب والشرع حول ملف المقاتلين الأجانب، والذي تعهّد الشرع لترامب بحلّه عبر دمج هؤلاء في وزارة الدفاع. كما أن المشروع الجديد يتقاطع مع امتناع الولايات المتحدة حتى الآن عن رفع «هيئة تحرير الشام» من لوائح الإرهاب، علماً أن قسماً كبيراً من الفصائل التي تشكّل اليوم العقدة الأساسية في هذا الملف، قاتلت سابقاً إلى جانب «الهيئة».

انتقلت الولايات المتحدة من سياسة الاحتواء إلى التدخل المباشر في الهيكلية العسكرية

ويجيء هذا فيما يبدو أن خطة الشرع لدمج الأجانب لم تحقّق النتائج المرجوّة منها، وذلك في ظلّ استمرار الاعتراضات عليها داخل عدد من التشكيلات المسلحة، وتنامي التوترات بين هؤلاء المقاتلين والسلطات الجديدة. وأصدر مقاتلون أوزبك، في الرابع من حزيران الجاري، بياناً حمل مواقف متباينة عن توجّهاتهم السابقة، عبّروا فيه عن رفضهم الاندماج ضمن صفوف وزارة الدفاع أو القوات النظامية، مشيرين إلى أن بعض العناصر المنضوين تحت لواء الوزارة (الفرقة 84) باتوا يفكرون في «الانسحاب»، علماً أن أعداد الأوزبك تتراوح بين 1500 و3000 مقاتل، حسبما تشير إليه التقديرات. كما اتهم البيان الحكومة الانتقالية بتسليم عدد من المقاتلين الأجانب إلى حكومات بلادهم، ومن بينها تركيا، بذريعة الارتباط بتنظيم «داعش».

وفي ظلّ هذه الاعتراضات المتنامية، أفادت مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، بأن الشرع لمح، خلال اتصالاته مع الجانب الأميركي، إلى إمكان معالجة هذا الملف بأسلوب مختلف، يقوم على استبعاد الرافضين للاندماج بصورة تدريجية، بعدما كان الرئيس الانتقالي قد قدّم لواشنطن، خلال زيارة أجراها في تشرين الثاني 2025، معلومات ووثائق تتعلّق بانتشار هؤلاء. وفي الموازاة، تشهد القنوات الدبلوماسية السورية حراكاً متصاعداً يهدف إلى فتح خطوط تواصل مع أعضاء في الكونغرس الأميركي بوساطة المبعوث الرئاسي الخاص، توماس برّاك، الذي التقى وزير الخارجية في الحكومة الانتقالية، أسعد الشيباني، في إسطنبول الأحد الماضي. ووفقاً للمصادر، لم يقتصر لقاء الشيباني وبرّاك على بحث التطورات الإقليمية، حسبما أشارت إليه وزارة الخارجية السورية، بل تناول أيضاً ملفّ المقاتلين الأجانب والخيارات المطروحة للتعامل معه. وتشير المصادر نفسها إلى وجود دفع تركي في اتجاه ترحيل عدد من القيادات والعناصر الأجانب، وهو ما طُبّق نموذج منه قبل أشهر، عبر ترحيل مجموعات من المرتبطين بحركة «أحرار الشام» إلى تركيا.

وبينما يشغل عدد من قادة تلك المجموعات مواقع متقدّمة في الجيش الجديد ويخضعون لبرامج رقابة وتوجيه، لا يزال عدد كبير منهم خارج البنية العسكرية الفعلية، ومن دون رواتب منتظمة شهرياً، ما يجعل هذا الملف أحد أبرز مصادر القلق بالنسبة إلى دمشق وحلفائها على حدّ سواء. وفي المقابل، تؤشّر الخطوة الأميركية الأخيرة إلى الانتقال من سياسة الاحتواء إلى التدخل المباشر في الهيكلية العسكرية، لا سيما مع ظهور فصائل متشدّدة ضمن تلك الهيكلية، يُعتقد أنها مرتبطة بـ«داعش»، ووجدت في سياسات الشرع «خيانة لمبادئها». كما أن إسرائيل، التي تؤدي دوراً في تزخيم النقاش حول مصير الأجانب، تراهن، على ما يبدو، على إمكان استقطاب «داعش» لأولئك المقاتلين، بما يفيد في تحويلهم إلى عامل فوضى يمكن استثماره مجدداً.

تعول الولايات المتحدة على جملة من الملفات التي تستطيع ان تضغط من خلالها على الشرع (اف ب)

كأس العالم

انقسامٌ جديد بين اللبنانيين: لهذه الأسباب نشجّع هذه المنتخبات

حبّ اللبنانيين لمنتخبات معيّنة في كأس العالم لكرة القدم ينحصر بمجموعة كلاسيكية منها فماهي الأسباب التي تدفعهم إلى تشجيع هذا المنتخب أو ذاك؟

ألمانيا، البرازيل، فرنسا، إسبانيا، الأرجنتين. هذه هي المنتخبات الأكثر شعبيةً عند اللبنانيين خلال نهائيات كأس العالم. وتُضاف اليها إيطاليا عادةً، لكن يمكن استبعادها حالياً من المعادلة بعد غيابها لثلاث نسخ متتالية عن العرس العالمي، وبالتالي توجّه محبيها إلى تشجيع منتخباتٍ أخرى.

وبفعل الغياب الدائم لمنتخب «بلاد الأرز» لم يجد اللبنانيون مجدداً سوى المنتخبات الأوروبية وتلك الأميركية الجنوبية، وبدرجةٍ أقل المنتخبات العربية، لتشجيعها، وبالتالي الشعور بالارتباط بشكلٍ أو بآخر بالمونديال.

هذا الشكل يأخذ أشكالاً قد لا نراها حتى في البلدان المعنيّة، وقد انتشر فيديو بشكلٍ واسع في الأيام الأخيرة يقارن بين احتفال الألمان في برلين ببرودةٍ غريبة بهدفٍ لمنتخب بلادهم، وبين احتفال محبي «المانشافت» بالهدف نفسه بطريقة جنونية في إحدى المدن اللبنانية.

ألمانيا حبٌ قديم

ومن ألمانيا البداية، حيث استطلعت «الأخبار» آراء مجموعة من الحاضرين على هامش مباراة النجمة وجويا في الدوري اللبناني لكرة القدم، وقد جاهرت نسبة كبيرة منهم بحبها لأبطال العالم 4 مرات.

يقول سامر الطويل: «إذا أردت مني أن أحدثك عن سبب حبي لألمانيا وتشجيعها، أقول لك: الانضباط واللعب الرجولي وعدم الاستسلام الذي يشبهنا كلبنانيين في حياتنا اليومية حيث نقاوم الظروف المختلفة لنعيش، ونتمسّك بالأمل حتى النفس الأخير، وهو ما شهدناه في مباريات عدة للألمان الذين يسجلون الأهداف في الدقائق القاتلة، لذا أختم كلامي بالقول: لا أمان مع الألمان».

لكن هذه الأسباب ليست وحدها التي أسست قاعدة جماهيرية ألمانية منذ الماضي البعيد، وعزّزتها في ما بعد، إذ إنه خلال فترة الثمانينيات كانت المباريات الأوروبية الوحيدة التي تنقل عبر شاشة التلفزيون في لبنان هي مباريات الدوري الألماني، ما شدّ الكثيرين إلى منتخب بلاد «البوندسليغا» الذي طبع اللعبة بطابعه الخاص منذ مطلع الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات.

لذا فإن النجاحات المتكررة في كأس العالم عزّزت شعبية الألمان في لبنان، واستقطبت جيلاً جديداً مع الفوز بلقب نسخة 2014، التي تخللها فوز ساحق لا يُنسى على البرازيل 7-1 في الدور النصف نهائي.

البرازيل الأمة الأفضل

وبالحديث عن البرازيل، كان «السيليساو» تاريخياً المنتخب الأكثر شعبيةً في لبنان، إذ إنه جذب حتى متابعي كرة القدم في المناسبات أو كل 4 أعوام بفعل أسلوب اللعب المهاري والاستعراضي الذي عزّز قاعدته الجماهيرية.

> **أسباب ثقافية وعاطفية ونوستالجيا خلف تشجيع أكبر المنتخبات**

لكن محمد الأسعد يتوقف عند أمرٍ آخر، إذ يعتبر أن «وجود جالية لبنانية كبيرة في البرازيل خلق روابط ثقافية وعاطفية إضافية بين البلدين، نقلها كثيرون إلى لبنان عبر أحفادهم الذين شرعوا في وصف تلك البلاد، وأوّل ما حكوا عنه كان عشقها لكرة القدم وبراعة أبنائها الذين مارسوا اللعبة في الشوارع وعلى الشواطئ، فخلقوا فكرةً ساحرة عن شعبيةً في لبنان، إن إنه جذب حتى متابعي كرة القدم في المناسبات أو كل 4 أعوام بفعل أسلوب اللعب المهاري والاستعراضي الذي عزّز قاعدته الجماهيرية.

> **أسباب ثقافية وعاطفية ونوستالجيا خلف تشجيع أكبر المنتخبات**

لكن محمد الأسعد يتوقف عند أمرٍ آخر، إذ يعتبر أن «وجود جالية لبنانية كبيرة في البرازيل خلق روابط ثقافية وعاطفية إضافية بين البلدين، نقلها كثيرون إلى لبنان عبر أحفادهم الذين شرعوا في وصف تلك البلاد، وأوّل ما حكوا عنه كان عشقها لكرة القدم وبراعة أبنائها الذين مارسوا اللعبة في الشوارع وعلى الشواطئ، فخلقوا فكرةً ساحرة عن «بلاد السامبا» التي اقترنت صورتها الجميلة هذه بإنجازاتٍ متتالية في ميادين المونديال».

فرنسا الام الحنون

وتبدو أسباب الحب لفرنسا شبيهة بتلك المرتبطة بالبرازيل، إذ إن العلاقة التاريخية بين لبنان و«الأم الحنون» لعبت دوراً أساسياً في استقطاب شريحةٍ من الناس لتشجيع «الديوك» في المونديال.

وبالتالي انتشار اللغة الفرنسية والتعليم الفرنكوفوني في لبنان جعل متابعة الكرة الفرنسية والمنتخب الفرنسي أكثر شيوعاً، ثم جاء نجومٌ رائعون مثل ميشال بلاتيني، زين الدين زيدان، تيبري هنري، وأخيراً كيليان مبابي ليجذبوا المزيد من المشجعين، ويضيفوا نجاحات فرنسا الحديثة، خاصةً الفوز بكأس العالم 1998 و2018.

نوستالجيا مارادونا والارجنتين

وبعيداً من أوروبا يقفز مشجعٌ للأرجنتين ليصف منتخبه المفضّل بمنتخب الأساطير، إذ يقول كريم سالم: «شعبية الأرجنتين في لبنان مرتبطة بتلك النوستالجيا التي ولدت مع تألق الراحل دييغو أرماندو مارادونا وفوزه «وحيداً» بالكأس الذهبية عام 1986، وبعدها جاء ليونيل ميسي ليُنسخ الإنجاز ويجذب الجيل الجديد إلى الـ «ألبيسيليستي» تماماً كما جذبنا دييغو إليه قبل 40 عاماً».

بالفعل، حب اللبنانيين للأرجنتين ينبع من جنون الأرجنتينيين في التشجيع ومهارة لاعبيهم وشغفهم على أرض الملعب لكن الجيل الجديد قد يميل أيضاً إلى البرتغال بفعل تعلّقه بنجمها كريستيانو رونالدو، تماماً على غرار ذهاب الكثير من أبناء هذا الجيل لتشجيع إسبانيا انطلاقاً من مناصرتهم لناديين إسبانيين ناجحين هما: ريال مدريد حاصد الألقاب، وبرشلونة الذي أسهم في فرض سيطرة الإسبان على الكرة العالمية، وخلقه أسلوب «التيكي تاكا» بقيادة مواهب فذّة.

(الأخبار)

بفعل الغياب الدائم لمنتخب «بلاد الأرز» عن المونديال لم يجد اللبنانيون مجدداً سوى المنتخبات الأجنبية لتشجيعها (طلال سلمان)

يوم أربعاء سيئ على رونالدو: ميسي يحطّم الأرقام

عبد القادر سعد

كان يوم أول من أمس الأربعاء سيئاً على «الدون» البرتغالي كريستيانو رونالدو. فهو بداه وهو يشاهد غريمه التاريخي الأرجنتيني ليونيل ميسي وهو يقود منتخبه إلى فوز كبير على الجزائر، وفي الوقت عينه يعادل رقماً قياسياً ويكسر آخر، وأنهى رونالدو يومه بتعادل مخيّب مع منتخب الكونغو الديمقراطية الضيف الجديد على بطولة كأس العالم.

هو فصل جديد من «الحرب الباردة» بين أهم لاعبَين في كرة القدم العالمية في السنوات العشر الأخيرة: ليونيل ميسي وكريستيانو رونالدو. يشارك النجمان العالميان في آخر بطولة كأس عالم بالنسبة إلى كل منهما. رونالدو عن عمر 41 عاماً وميسي سيبلغ التاسعة والثلاثين يوم الأربعاء المقبل.

يتفوّق ميسي على رونالدو في كونه أحرز اللقب الأغلى في عالم كرة القدم: كأس العالم. حدث ذلك عام 2022 في قطر. اليوم في الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، يسعى ميسي إلى تكرار الإنجاز ويبحث رونالدو عن لقب هو الوحيد الذي ما يزال غائباً عن سجل «الدون» البرتغالي.

المشهد الأول لم يكن كما يتمنى رونالدو. لعل اللقطات التي أخذها مخرج مباراة منتخبي البرتغال والكونغو الديمقراطية لرونالدو، سواء في النصف الثاني من الشوط الثاني أو بعد نهاية المباراة، يمكن أن تقدم صورة واضحة عما كان يشعر به كريستيانو رونالدو: الخيبة.

فهو دخل إلى المباراة بعد 14 ساعة على مشاهدة خصمه ليونيل ميسي وهو يفتتح المونديال بأروع طريقة. فميسي قاد الأرجنتين إلى فوز كبير على منتخب الجزائر 3-0. وهو سجّل أهداف منتخبه الثلاثة ليعادل رقم الألماني ميروسلاف كلوزه بعدد الأهداف المسجلة في مسابقات كأس العالم وهو 16 هدفاً. ومن المفروض أن هذه «الشراكة» ستتحطم ويصبح ميسي الهداف التاريخي لكأس العالم كونه ما تزال هناك مباراتان على الأقل لمنتخب الأرجنتين في الدور الأول، إضافة إلى عدد غير هدفاً وبالتالي يمكن اعتباره أبرز المرشحين للانفراد بعدد الأهداف المسجلة للاعب في بطولة كأس العالم كونه يبلغ من العمر 27 عاماً وهناك نسخة أخرى من كأس العالم تنتظره على الأقل.

لم يكتفِ ميسي بمعادلة رقم كلوزه، بل حطم رقماً آخر حيث أصبح أكبر لاعب يسجل أكثر من هدف في مباراة واحدة في كأس العالم متفوقاً على الكاميروني روجيه ميلا عام 1990.

ثلاثية ميسي أصابت رونالدو بطريقة مباشرة أيضاً. فاللاعبان كانا يتساويان بعدد الثلاثيات الدولية (عشر ثلاثيات لكل لاعب)، فجاءت ثلاثية الجزائر كي تمنح التفوق لميسي في هذه الجزئية.

وفي ظل كل هذ الأحداث التي حصلت فجر الأربعاء، دخل رونالدو إلى مباراة الكونغو وهو مصمم على تحقيق نتيجة جيدة بحد ذاته. لكن تصميم رونالدو لم يُترجم على أرض الملعب. فالنجم البرتغالي قدّم مباراة سيئة وفشل في قيادة منتخبه نحو الفوز على منتخب الكونغو الديمقراطية الأفريقي (منتخب الجزائر أيضاً أفريقي) والذي يشارك للمرة الأولى. انتهى اللقاء بالتعادل 1-1، فكانت خيبة كبرى للاعبي منتخب البرتغال، لكن الحصة الأكبر من هذه الخيبة كانت بالطبع من نصيب رونالدو.

عوامل ضغط إضافية وُضعت على عاتق «CR7» فهل يستطيع تحمّلها؟ الأيام المقبلة ستحمل الجواب

قاد ميسي منتخبه إلى الفوز، في حين فشل رونالدو في ذلك (ويب)

> **فصل جديد من «الحرب الباردة» بين رونالدو وميسي مسرحها كأس العالم**

معروف من المباريات في الأدوار المقبلة.

لكنّ، هناك لاعب آخر يتربص بهذا الرقم القياسي ويملك أفضلية على ميسي وهو الفرنسي كيليان مبابي الذي بعد تسجيله هدفين في مرمى السنغال رفع رصيده إلى 14

كلمات متقاطعة 5108

افقيا

1- من صحاري أوستراليا – طائر وهمي كبير – 2- من معالم تركيا السياحية – 3- مؤسس روما الأسطوري – قبر – 4- عبب – أصابهم اللهيب من شدة النار – 5- ماركة سيارات – آلة موسيقية – 6- مدينة في ميانمار – 7- من الحيوانات – متشابهان – 8- للندبة – أرمي الشراب من فمي – أبعد الموظف نهائياً عن عمله في الشركة – 9- للإستدراك – من الكائنات الحيّة – 10- ذكر الحجل – لم يعد يُذكر

عمودياً

1- رئيس حكومة سوري راحل – 2- مدينة يابانية – ضمير متصل – 3- كامل ومنجز – خاط الثوب بواسطة آلة الخياطة – جنس حشرات – 4- طقاع – نهر بين منشوريا وكوريا – 5- عائلة لاعب كرة قدم ألماني سابق – قبر الفرعون – 6- يوسّعان المكان – سحب – 7- للتفسير – من أسماء النسر – بحر – 8- سلالة من البربر أسست دولة إسلامية في المغرب عُرفوا بالملثمين – 9- بعد اليوم – أعلى الجسم – 10- موقع مطار بيروت – مواطن من بلد عربي

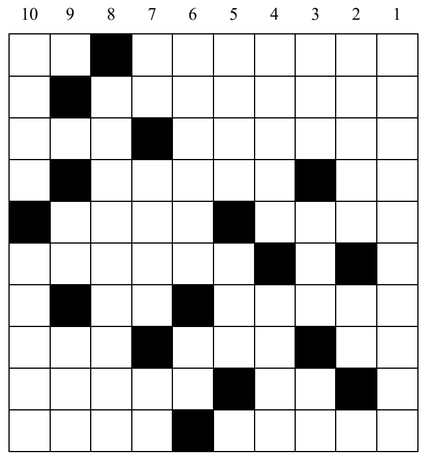

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- هوغو تشافيز – 2- يال – مرصبان – 3- ريال – حبر – 4- ملل – عاهد – 5- كف – لاهاي – 6- ليبل – الرجل – 7- الألب – رس – 8- وحل – كينا – 9- نبوغي – صخر – 10- سعيد فريحة

عمودياً

1- هيراكليون – 2- واي – في – حبْس – 3- غلام – بالوع – 4- ل ل ل ل – غيّ – 5- تمّ – لا – أكيد – 6- شرح – هالي – 7- إصبع البنصر – 8- فبراير – أخي – 9- يا – جزّ – رُح – 10- زنود الست

sudoku 5108

8	7	6					5	
		9	3	7	5			
						4	1	7
	3		4	1				
7	4						3	6
				2	3		8	
2	8	4						
			2	6	9	3		
	6					5	2	1

حلول الشبكة السابقة

9	7	3	4	8	5	6	1	2
5	4	2	6	1	3	8	7	9
6	1	8	2	9	7	3	4	5
7	6	5	1	3	2	9	8	4
4	8	1	9	5	6	2	3	7
2	3	9	8	7	4	1	5	6
1	5	7	3	2	9	4	6	8
8	2	4	5	6	1	7	9	3
3	9	6	7	4	8	5	2	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 405

كلمة السر من 7 حروف: بلدة لبنانية في قضاء الشوف

الجيه – بسابا – بيقون – باتر – برجا – جباع – جدرا – جون – دير بابا – دلهون – دميت – دو – سطح – عين وزين – عميق – غور – قرى – كفرنبس – مزيود – مرج – مطل – نيحا

ن	ي	ز	و	ن	ي	ع	ا	ل	ج
ل	د	ي	ر	ب	ا	ب	ا	ط	و
ب	ا	ت	ر	ب	ا	ن	م	ن	
ت	ي	م	د	ر	ل	و	ق	ر	ى
غ	و	ر	ج	ج	ه	ر	ن	ك	د
ب	ج	ا	ي	ل	ع	د	ن	ف	و
ق	س	ه	د	ا	ر	و	ا	ر	ب
ي	س	ا	ب	ا	ق	م	ح	ن	ز
م	ط	ج	ب	ي	و	ر	ي	ي	م
ع	ح	ن	ب	ا	د	ج	ن	س	ي

حلول الشبكة السابقة: دفتردار

عملية حسابية 405

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	–		٪		=	13
+	■	X	■	X	■	
	X		X	7	=	28
٪	■	٪	■	X	■	
6	X		٪		=	24
=	■	=	■	=		
14		9		70		

حلول الشبكة السابقة

25	+	26	+	27	=	78
–	■	٪	■	٪	■	
2	X	2	X	3	=	12
–	■	X	■	X	■	
6	X	5	X	3	=	90
=	■	=	■	=		
17		65		27		

شبكة العنكبوت 405

إعداد نعوم مسعود

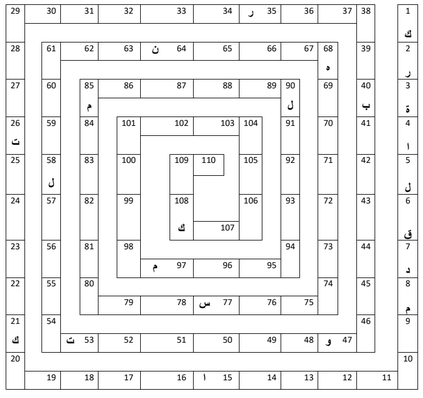

1 – 8 رياضة عالمية
8 – 12 عاصمة روسيا
11 – 15 دولة أسيوية مقسمة
14 – 19 من الزهور
17 – 21 عاصمة بيلاروسيا
20 – 26 بلورات من السكر كبيرة نسبياً
25 – 29 من أقدم العاب الفيديو
28 – 35 رئيس وزراء فرنسي راحل
33 – 43 رئيس أميركي سابق
42 – 47 العاصمة السابقة لدولة غينيا الإستوائية
46 – 55 مغني وموسيقي بريطاني كان من فريق البيتلز السابق
54 – 65 آخر قيصرة روسيا أعدم بالرصاص مع عائلته
64 – 68 فيلسوف ألماني
68 – 73 مخرج انكليزي راحل اشتهر بتقنيات التشويق والإثارة النفسية في أفلامه
73 – 79 دولة جزرية تتمتع بالحكم الذاتي ضمن مملكة هولندا
78 – 85 عنصر كيميائي اشعاعي يدخل في صنع القنبلة الذرية
85 – 88 مطلع بعض الأغاني
87 – 110 دولة في القارة الأميركية

حل شبكة العنكبوت السابقة

سينيكا – كابو فيردي – دير الزور – زوريخ – خان الخليلي – ليه خلتني احبك – بكرا بنشرق شمس العيد – درامز – مزارع شبعا – عادل امام – ام القيوين – تازج – حردين – دينا حايك – كارلوس غصن – صنين – نواكشوط – طابة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5108

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

المؤسس الحقيقي للإتحاد السوفياتي (1878- 1953) عُرف بحكمته وقوته

8+9+1+2+3 = من المكسرات ■ 5+6+7+8+11 = لباس نسائي ■ 4+9+10 = يأتي بعد

حل الشبكة الماضية: **تيسير الجاسم**

موسيقى

منذ القرن التاسع عشر، لم يقتصر حضور السلاح على ساحات المعارك والثورات، بل دخل أيضاً إلى عالم الموسيقى بوصفه مصدراً للصوت وعنصراً من عناصر التأليف. فبعض المؤلفين لجأ إلى محاكاة أصوات الطلقات والمدافع عبر الآلات الموسيقية. فيما أدخل آخرون أسلحة حقيقية ضمن الأداء الموسيقي، أو استخدموا تسجيلات إطلاق النار والانفجارات لتحقيق تأثيرات تعبيرية وتاريخية وسردية. امتدت هذه التجارب من أعمال تستعيد الحروب النابليونية والثورة الروسية إلى مؤلفات ساخرة وأوبرات معاصرة وأغانٍ لبنانية استلهمت ظاهرة إطلاق النار الاحتفالي. وبين الحرب والثورة والفكاهة والاحتفال، تحوّل صوت السلاح من أداة عنف إلى مادة موسيقية قادرة على إنتاج المعنى والصورة والإيقاع داخل العمل الفني

السلاح في الموسيقى... صوتٌ كَسِواه

بشير صفير

— نور: معقولة هلّق البلّالة فيا تفوت بالغنّية؟!
— أبو الزلّف: لأ، شو الغنّية فيا تفوت بالبلّالة لكان؟؟!

(زياد الرحباني — مسرحية «شي فاشل»، 1983)

حين يصبح الانفجار موسيقى

مناسبة الكتابة عن هكذا موضوع متوافرة بشكل مستمر في الزمان، على الكوكب، وغالباً في المكان، عندنا. إن نوى المرء الكتابة عن السلاح من أي زاوية كانت، فالمبرّر حاضرٌ دوماً منذ قايين... إلى أن نفنى.

كلّ ما يتحرّك يُصدِر صوتاً. لأنّه يتسبب بموجات تنتقل إلى/عبر أقرب مادة موجودة على تماس معه (هواء، سائل، مادة صلبة...). والانفجار (من الرصاصة إلى الانفجار النووي) يصدر صوتاً لأنه يطلق طاقة هائلة في زمن شديد القِصَر فيُحدث موجةً ذات ضغط عالٍ جداً على ما يحيط به (الهواء بشكلٍ أساسي). ما دامت ذبذباته تبقى ضمن نطاق السمع البشري، أي من 20 إلى 20 ألف هرتز نظرياً (لكنّه علمياً أضيق بكثير ومداه مرتبطٌ بعوامل عدّة، أبرزها العمر)، فإننا سنسمعه.

الموسيقى تعمل على المبدأ ذاته. الانفجار صوت، الموسيقى صوت، إذاً الانفجار موسيقى. من مُنطلق هذا المنطق، استطاع السلاح (نقصد المدّس، الرشاش، البندقية، المدفع... وليس الغوّاصة مثلاً، طبعاً) الدخول إلى عالم التأليف الموسيقي، كـ«آلة» تصدر صوتاً مطلوباً لأغراض تعبيرية وتصويرية أو لدلالات تاريخية أو اجتماعية أو أحياناً للفكاهة أو السخرية.

من الرصاصة إلى المدوّنة الموسيقية

بدايةً، تجب الإشارة إلى أن هذه الإضاءة لا تدّعي الإحاطة الشاملة. بمعنى أنها ليست جردة بكل طلقة رصاص وزّدت في عمل موسيقي. لكنّها بالتأكيد تطال كلّ التجارب المعروفة في هذا الإطار، وغالبيّتها من دون منازع في النمط الأوسع لناحية مروحة الأصوات التي صنعته، أي الموسيقى الكلاسيكية الغربية.

كما تطال أمثلة غير معروفة، وضعها على دربنا الفضول والبحث على مدى سنين. هي من النوع الذي لن تجدوا له أثراً مهما عَمّق الذكاء الاصطناعي في الحفر إذا ما طلبتم استشارته.

موزار وبيتهوفن... البدايات الأولى

تاريخياً، أول استخدام من هذا النوع لم يكن لصوت السلاح بالسلاح، إنّما من خلال تقليد أصوات الطلقات النارية عبر بديل قادر على إصدار ما يحيل إليها بشكل واضح. المحاولة تعود إلى عام 1813 وتحمل توقيع بيتهوفن.

لكن، يمكن في بعض الحالات العودة قليلاً إلى ما قبل بيتهوفن، أي إلى أوبرا «دون جيوفاني» لموزار، الذي

المؤلف السوفياتي سيرغي بروكوفييف

غلاف أوبرا «عين الدموع» لغوليخوف

يشهد مطلعه عراكاً بالسيوف بين دون جيوفاني والكومنداتوره، إذ تستقصد بعض التسجيلات (راجع تسجيل المجري فيرنك فريتشاي) زجّ أصوات ضرب السيوف في المساحة الموسيقية المرافقة للمشهد، وبشكل موقع (أي إنها تتبع الإيقاع الموسيقي). وعلى المغنيَّين/الممثّلَين إصدار الصليل الناجم عن تلاطم سيفيهما بدقة موسيقية عالية.

لنعد إلى بيتهوفن، الذي وضع صوت السلاح في عمله «الأبعد عن قلبه» الذي يستعيد انتصار الإنكليز على الفرنسيين في معركة فيتوريا ويحمل عنوانين: «معركة فيتوريا» (نسبة إلى المنطقة التي حصلت فيها المواجهة، وتقع في إسبانيا) أو «نصر ويلينغتون» (نسبةً إلى قائد الجيوش الإنكليزية التي هزمت المحتلّ الفرنسي).

إنها أشبه بموسيقى تصويرية، أو ما يُسمّى في الموسيقى الكلاسيكية بـ«موسيقى ذات برنامج»، إذ ترتبط النغمة بأحداث محدّدة ويتسلسلها. المعركة حُسِمت مطلع صيف 1813 وبيتهوفن، الذي كان من أشدّ المناهضين لنابوليون ولحروبه التوسّعية (بعد إعجاب كبير ومحدود في الزمن بالرجل وبأفكاره الثورية)، أنهى تأليف العمل في شتاء العام ذاته، بعدما وصلت أخبار النصر إلى فيينا.

نتوقّف عند المساحة التي خصصها المؤلف الألماني للمعركة بحد ذاتها، حيث يستخدم مجموعة من الآلات القرعية، على رأسها تلك التي تصدر طقطقات متتالية (Ratchet) لمحاكاة أصوات البنادق، والطبول لمحاكاة أصوات المدافع (وهذا ما يشير إليه بيتهوفن على المدوّنة).

تشايكوفسكي والمدافع الحقيقية

بعد بيتهوفن، كان على السلاح الحقيقي أن ينتظر بضعة عقود لكي يدخل «شخصياً» إلى عمل موسيقي، وذلك مع تشايكوفسكي الذي يقارب سلبياً جداً، لكنه، بخلاف بيتهوفن، لم يكُن على حقّ!

بروكوفييف وثورة تُسمع بالرصاص

بعد تشايكوفسكي وافتتاحيته الشهيرة، نبقى في الجوار مع المؤلف السوفياتي سيرغي بروكوفييف الذي وضع عملاً بعنوان «ثورة أكتوبر» لمناسبة الذكرى العشرين لانتهاء الحقبة القيصرية في روسيا وبداية عصر البلاشفة. بروكوفييف يُعد إلى جانب العملاق ديمتري شوستاكوفيتش (الذي كتب سمفونيته الثانية في الذكرى العاشرة للمناسبة نفسها) رمز الإبداع الموسيقي في روسيا السوفياتية، وترك إرثاً ضخماً من الأعمال بكل الفئات الكلاسيكية، من السمفونيات والكونشرتوهات والأوبرا، إلى موسيقى الحجرة والبيانو المنفرد وغيرها.

في فئة الكانتاتا غير الدينية، وضع الرجل «ثورة أكتوبر» وحمّلها، بالإضافة إلى الجانب التعبيري الموسيقي، رسائل مباشرة للدلالة على الذكرى. نقصد النصوص التي نسمعها في العمل تلاوةً وإنشاداً، وهي لماركس/أنغلز ولينين... وستالين. لكن الأخير لم يتأثّر من اعتباره ضمن الشخصيات الأساسية الأربع للثورة، إذ لم تعطِ سلطاته (التي كانت تعجّ بأعتى الرجعيين من أصحاب الآراء العجيبة في مجال الفنون) الموافقة على تقديم العمل، وهذا دليل على جودته!

هي لن تكون المرّة الأخيرة التي «يشوّش» فيها الرجل الفلاذي على المؤلف الكبير، إذ أبى إلا أن يرحل في اليوم ذاته الذي رحل فيه بروكوفييف، فزحفت روسيا لوداع قائدها الشديد القسوة (بحسب وصف لينين التحذيري) في حين لم تتجرأ زوجة فقيد الموسيقى على وداع شريك حياتها.

ما يهمّنا في العمل هو استخدام بروكوفييف للأسلحة كجزء عضوي من الموسيقى، ومؤثرات صوتية أخرى استطاع من خلالها رسم صورة شبه سينمائية للثورة. إنها تحفة في الموسيقى التصويرية التي سيبرع فيها المؤلف لاحقاً في تعاونه الأسطوري بمجال السينما، مع عملاق سوفياتي آخر: سيرغي أيزنشتاين («ألكسندر نفسكي» و«إيفان الرهيب»).

مات بروكوفييف ولم يسمع العمل. بعد نحو ثلاثة عقود من تأليفه، سمعه الروس لأول مرّة بقيادة المايسترو السوفياتي «الثاني» بعد مرافينسكي، كيريل كوندراشين، بعد اقتطاع حركتَين (من أصل عشر حركات) هما الثامنة بعنوان «قسم» ويتخللها خطاب ستالين في وداع لينين والعاشرة بعنوان «الدستور» وفيها نسمع خطاب الرجُل في المؤتمر الاستثنائي الثامن للسوفيات. هي تعديلات واضحة ضمن سياسة نزع التأثير الستاليني عن الدولة في عهد خروتشوف. التسجيل الكامل الأول حصل في حزيران (يونيو) 1992 بلندن، لكن العمل الضخم (نحو 45 دقيقة) والمتقن لناحية جودته الموسيقية، بصرف النظر عن وظيفته التجييشية في الأصل، لم يبلغ بعد موسيقياً أحداثاً شبه مطابقة، في الزمن والظروف، لما تناوله بيتهوفن، ملتزماً بحجم مماثل من حيث المدة (ربع ساعة تقريباً).

إنها «افتتاحية 1812» الشهيرة التي كتبها المؤلف الروسي عام 1880 وسمعها الجمهور لأول مرة في الذكرى السبعين (1882) لانسحاب نابوليون مهزوماً من روسيا عام 1812، قبل عام من هزيمته أمام الإنكليز في إسبانيا.

ظروف كتابة الافتتاحية (وهي تنتمي من حيث الشكل إلى فئة القصائد السمفونية) أتت نتيجة إحياء الأديب الروسي الكبير تولستوي للأحداث الدامية في روايته الشلال «الحرب والسلم»، قبل نحو عقد من الزمن.

عند بيتهوفن إطلاق النار يُحاكى صوتياً، أما هنا، فالمدافع مدافع، تدخل ضمن الكتابة الموسيقية، وعلى ضباط المدفعية الذين سيطلقون القذائف (أو حشوتها من البارود)، أن يكونوا موسيقيين ويتقنون قراءة النوتة، أو أن يعملوا تحت إدارة موسيقي محترف.

قُبَيل ختام المقطوعة، أدرج تشايكوفسكي 16 طلقة مدفعية (على فترة دقيقتين ونصف تقريباً)، تتولى إطلاقها أربعة مدافع. لكن غالباً ما يُستعاض عنها بالطبول الكبيرة أو أصوات انفجارات الإطلاق المسجّلة، لأسباب لوجستية طبعاً، كما حصل أكثر من مرة في لبنان، علماً أنه يقال إن الجيش اللبناني (فوج المدفعية وفوج الموسيقى) شارك مرّة في أداء العمل «كما يجب» ضمن أمسية في بعلبك.

التسجيلات التي تستخدم أصوات المدافع الحقيقية، تُرفق الديسكات — بهدف رفع المسؤولية — بتحذير يوصي بخفض الصوت عند الاستماع الأول، ثم رفعه تدريجياً، تلافياً لتعرّض مكبّرات الصوت في النظام الصوتي للتلف (راجع تسجيل إبريش كونتسل).

أما رأي تشايكوفسكي، بهذه «القصيدة السمفونية»، فقد كان

حين يصبح إطلاق النار نكتة موسيقية

من روسيا السوفياتية وثورتها نقفز إلى بريطانيا، بطلة العالم بالسخرية السوداء والفكاهة المقطّرة. أحد أبرز رموزها في التأليف الموسيقي الكلاسيكي في القرن العشرين، مالكولم أرنولد، لجأ إلى استخدام السلاح في مقطوعة أوركسترالية سمّاها «افتتاحية ضخمة ضخمة» (Grand Grand Overture).

إنها الدليل الواضح على أن الجدية في الكلاسيك مجرّد اتهام سببه الدقّة والصعوبة اللتان لا تحتملان «المزاح» في التنفيذ. إلى السلاح (أربع بندقيات كما أوضح المؤلف)، تضم المدوّنة الموسيقية، وبالتالي الأوركسترا، ثلاث ماكينات كنس وماكينة تلميع.

أما إطلاق النار، فقد حدده المؤلف بشكل دقيق مرّتين خلال العمل (مرّة «جفت»). لا تُحترم المدونة الموسيقية دائماً من حيث الدقة المتعلقة بـ«متى» يقع إطلاق النار، لكن العملية تبقى قريبة زمنياً من المكان المحدد على المدوّنة بطبيعة الحال.

> **يقال إن الجيش اللبناني (فوج المدفعية وفوج الموسيقى) شارك مرّة في أداء العمل «كما يجب» ضمن أمسية في بعلبك**

رصاص الإعدام في أوبرا الوركا

عام 2006 صدر أوبرا جديد للمؤلف الأرجنتيني المعاصر أوسفالدو غولييخوف بعنوان Ainadamar (عين الدموع)، في أول وآخر تسجيل له.

الأوبرا القصير يتناول حياة الشاعر الإسباني فيديركو غارثيا لوركا الذي أعدمته الكتائب الفاشية في بداية الحرب الإسبانية عام 1936. مشهد الإعدام يعالجه المؤلف بشكل واقعي من خلال فاصل قصير يبدأ بطلقات نارية متتالية وغير منتظمة قبل أن تتركّب بشكل موقع كأنها إيقاع راقص، ويصدح فوقها عويل مغنّى على الطريقة الفولكلورية الإسبانية.

الأصوات هنا مولّدة أو معالجة إلكترونياً وثبت أثناء العرض، لكنها تبقى ضمن فئة الأعمال التي دخل إليها صوت السلاح كعنصر عضوي ضمن الصوت الموسيقي.

من «عودك رنّان» إلى أصوات الحرب الحقيقية

من المعارك إلى الثورة والفكاهة فالإعدام، هذه كانت أسباب استخدام السلاح في الموسيقى. يبقى سببٌ لبناني بحت، وهو إطلاق النار للابتهاج في المناسبات الخاصة والعامة.

من هذا المنطلق تحديداً خطرت لزياد الرحباني فكرة النموذج الأخير في هذه الجردة: «عودك رنّان». صدرت الأغنية في ثاني تعاون بين فيروز وزياد، أي في ألبوم «معرفتي فيك» (1987)، وتناولت السهر والموسيقى والكيف الذي لا بد أن يبلغ، في لحظة الذروة، مرحلة إطلاق النار ابتهاجاً. لجأ زياد في التسجيل إلى مؤثرات صوتية واضحة المقصد. وبخلاف الموسيقى الكلاسيكية، لا تشكّل هذه الإضافة جزءاً من المدونة الموسيقية، وهذا ما جعلها تغيب عن الأغنية في الأداء الحي.

أما إذا أردتم مشاهدة الحرب من خلال الصوت، فعليكم بـ«المَرِيخ — جالب الحرب»، ضمن عمل بعنوان «الكواكب»، تحفة المؤلف الإنكليزي غوستاف هولست. هنا لا ضرورة لصوت السلاح كي نشعر بالرعب الذي يسببه.

أخيراً، يدخل السلاح أحياناً إلى الموسيقى من خارج إرادة المؤلف. على حد علمنا، حصلت حادثتان وصلت فيهما أصوات انفجارات حقيقية إلى ميكروفونات الاستوديوهات أثناء التسجيل، كلاهما خلال الحرب العالمية الثانية: واحدة في باريس أثناء تسجيلات فاندا لاندوفسكا لسوناتات سكارلاتي عام 1940، وأخرى في برلين أثناء تسجيل فالتر غيزيكينغ الكونشرتو الخامس لبيتهوفن مع أرتور روتر عام 1945.

الروابط على الموقع

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 19 حزيران 2026 العدد 5804

ستريمينغ

لم يعد السرطان في الدراما العربية مجرد خلفية للأحداث أو وسيلة لاستدرار التعاطف، بل بات مدخلاً لطرح أسئلة إنسانية واجتماعية تتعلق بالمرضى وعائلاتهم وتحديات العلاج. في هذا السياق، قدّم مسلسل «ورد على فل وياسمين» حكاية امرأة تواجه اللوكيميا في مرحلة متقدمة، مسلطاً الضوء على الأعباء النفسية والمادية للمرض، وعلى أهمية الدعم العاطفي في مواجهة واحدة من أقسى التجارب الإنسانية

الشعب يريد «ورد على فل وياسمين»

زكية الديراني

لم يكن مسلسل «ورد على فل وياسمين» (تأليف وائل حمدي وعمرو سمير عاطف، وإخراج محمود عبدالتواب) مجرّد حكاية من 15 حلقة اختُتمت أخيراً على تطبيق «شاهد»، بل شكل استراحة درامية مما يحيط بنا من موت وخراب وحروب. قدّم العمل المصري حلقات تورّط المشاهد عاطفياً مع شخصياته من الأردنية صبا مبارك والمصري إلى أحمد عبدالوهاب. تنطلق الحكاية من إلهام (صبا مبارك)، المرأة الفقيرة والمطلّقة التي تعمل كوافيرة وتحمل على كتفيها هموم أحبائها. تتعرّض لوعكة صحية توجب إجراء فحوصات طبية، فتتبادل هاتفها عن طريق الخطأ مع طبيب التحاليل طارق (أحمد عبدالوهاب). لاحقاً، تكتشف أنها مصابة بسرطان الدم (اللوكيميا) في مراحل متقدمة. رغم الفارق العمري بينهما، واختلاف ظروفهما الاجتماعية والصحية، يقع طارق في حبّ إلهام. المرأة المضحية التي اعتادت أن تمنح الآخرين أكثر مما تأخذ. لكن مشاعره تصطدم بداية برفضها، قبل أن يقرّر التمسك بها وعدم التخلي عن هذه العلاقة. ومع الوقت، يتحوّل طارق إلى العوض الحقيقي في حياة إلهام، وإلى الفرصة التي تأخرت كثيراً بعد سنوات من الخيبة.

صبا مبارك وأحمد عبدالوهاب في مشهد من مسلسل «ورد على فل وياسمين»

جاء مسلسل «ورد على فل وياسمين» ضمن موجة المسلسلات الاجتماعية التي برعت بها الدراما المصرية أخيراً. أعمال تُبنى على مرض أو أزمة اجتماعية، وتُنسج حولها قصص حب وروابط إنسانية عميقة. هذا الخليط أصبح عامل جذب للمشاهد الباحث عن حكايات واقعية بلمسة كوميدية، على غرار مسلسل «لا يباع ولا يُسترد» (كتابة دينا نجم وسمر عبد الناصر، وإخراج مريم أبو عوف/ تطبيق «شاهد»)، الذي جمع دينا الشربيني وأحمد السعدني، وألقى الضوء على معاناة المصابين بالفشل الكلوي.

في هذا الإطار، أضاء «ورد على فل وياسمين» جوانب توعوية متعددة حول سرطان اللوكيميا، مسلطاً الضوء على ارتفاع كلفة العلاج، ومؤكداً أهمية الدعم النفسي للمريض في تجاوز محنته. بذلك، خرج المشروع من إطار المعاناة الثقيلة إلى مساحة أكثر إنسانية، تجمع بين الألم والمواقف اليومية المزوجة بلمسة كوميدية خفيفة.

على امتداد 15 حلقة، تابع المشاهد قصة حب هادئة ومشبعة بالمشاعر والأمل بشفاء إلهام، لكن النهاية، وإن بدت واقعية، جاءت قاسية.

على ضفة أخرى، أعاد «ورد على فل وياسمين» تقديم صورة الطبقة الاجتماعية في مصر، راسماً ملامح مختلفة للمرأة المحجبة بإطلالة بعيدة عن الصورة النمطية. كذلك، حمل مفاجآت جميلة، أبرزها عودة المخضرمة ميمي جمال إلى الكاميرا بدور والدة إلهام، حيث أخذت مساحة واسعة وقدّمت نموذج الأم الحنونة والمضحية. كما أثبت المسلسل أن الجيل الشاب بات اليوم لاعباً أساسياً في صناعة الدراما. رغم أن صبا مبارك تمتلك خبرة تتجاوز 25 عاماً في التمثيل، فإن أحمد عبدالوهاب قدّم أداءً متقناً وبسيطاً في آن، ما منحه حضوراً لافتاً ورسّخ مكانته بين أبرز الوجوه الصاعدة.

على بالي

أسعد أبو خليك

ماذا يمكنُ أن يفعلَ نتانياهو؟ هو في ورطة. الرئيس الذي كان أفضل رئيس لإسرائيل، وله شخصيّاً، قرّرَ بعد كارثة الحرب الفاشلة على إيران أن يمضي في طريقه مع استشارة أقلّ معه. أوباما كان يوافي نتانياهو بكلّ مفاصل مسار المفاوضات مع إيران في 2014-15. كان يخاف منه ويخشى من سطْوته في الكونغرس. الوضع الآن مختلف كليّاً. نتانياهو لا يملك قوة أكبر من ترامب في الكونغرس. في الحزب الديموقراطي، هو فقد سطوته ولم نعد نرى نوّاباً وشيوخاً ديموقراطيّين يحجّون زرافاتٍ إلى تل ابيب. وبين نتانياهو وترامب: الحزب الجمهوري يختار ترامب بالإجماع حتى فيما تعارضه إسرائيل. نتانياهو يمكن أن يفتعل مشكلة مع إيران (اختلاق قصّة مؤامرة إيرانيّة ضدّ أميركا. قضيّة لافون مثلاً. أو أن يختلق قصّة تهريب سلاح إيراني لدولة صديقة لأميركا). ويستطيع أن يحرّض ضدّ ترامب وأن يقول إنّه فرّطَ بمصلحة إسرائيل (وأميركا، إذ إنّ نتانياهو ينطق باسم مصلحة أميركا عندما يشاء). لكن ترامب ليس بالرئيس الذي سيقبل الإهانة منه كما فعل أوباما وغيره. ترامب يستطيع أن يعاقب إسرائيل بقوّة، لو شاء، طبعاً. نتانياهو سيعمل مع الحليف الإماراتي في الإقليم لاختلاق أسباب وذرائع ضدّ إيران. لكن ترامب صدّقَ سيناريو إسقاط النظام الإيراني عندما عرضه نتانياهو عليه في البيت الأبيض. لن يخدعه مرّة أخرى. أصبحت نصائح نتانياهو واقتراحاته مشكوكاً فيها في البيت الأبيض. ولو هو قرَّرَ من تلقاء نفسه أن يقصف إيران، سيعاني من ردّ إيراني مزلزل ومن سخط أميركي كبير. نتانياهو وقع ضحيّة فخّ حاكه بنفسه. كانت خطّته تفترض أنّ الشعب الإيراني سيهبّ لنصرة إسرائيل والمطالبة بعودة ابن الشاه عند أوّل صاروخ أميركي وإسرائيلي على طهران. هل سيلجأ نتانياهو إلى الخيار النووي ضدّ إيران لعلمه أنّ ذلك سيريح إسرائيل من نظام ما استطاع أن يتخلّص منه بالرغم من عقود من التآمر والإرهاب الإسرائيلي؟ ممكن، لكنّ الظرف العالمي (وحتى الأميركي) لم يعد ملائماً لنتانياهو. اسم إسرائيل (وليس فقط اسم نتانياهو) تلطّخَ إلى الأبد.

المفكرة

الآن وقت حماية الذاكرة

■ حين تهدّد الحروب أكثر من الحاضر، وتمتدّ آثارها إلى الذاكرة والهوية، تصبح حماية التراث فعلاً للحفاظ على ما يبقى من حكايات المجتمعات وتاريخها. تحت عنوان «حماية التراث في زمن الحرب»، يُقام «اليوم الوطني للتراث 2026»، السبت 20 حزيران (يونيو) في «المتحف الوطني» في بيروت، لفتح النقاش حول مصير التراث الثقافي في أوقات الأزمات.

يجمع اللقاء خبراء ومتخصصين وممثلين عن المؤسسات العامة والمجتمع المدني، في جلسات حوارية تتناول التحديات التي تواجه حماية التراث بشقّيه المادي والحي، والآليات الممكنة لصونه في ظل النزاعات والدمار.

يترافق البرنامج مع معرض بصري يوثّق الأضرار التي لحقت بالمواقع والعناصر التراثية، إلى جانب الجهود والمبادرات التي تعمل على الحماية والترميم والحفاظ على الذاكرة الجماعية.

«حماية التراث في زمن الحرب»: السبت 20 حزيران (يونيو) – الساعة 10:00 صباحاً - «المتحف الوطني» (بيروت).

... وذاكرة الجنوب «على الصاج»

■ بين رائحة الخبز وحكايات الجدّات، تحطّ مبادرة «سلاح ستّي للعمار الشامل» لـ«دار قنبز» في معرض «احكيلي يا جنوب» يومي السبت 20 و27 حزيران (يونيو)، في لقاءين يعيدان استحضار الممارسات اليومية بوصفها جزءاً من الذاكرة الجماعية والتراث الحي.

تستضيف الورشة الست سلمى من جنوب لبنان، التي تشارك الحضور خبرتها في إعداد الخبز على الصاج، من العجن إلى الرقّ والخبز، في تجربة تتجاوز تعلّم الحرفة نحو استعادة علاقة الناس بالأرض والطعام والحكايات المتوارثة بين الأجيال.

تأتي المبادرة ضمن مبادرة «احكيلي يا جنوب» التي تجمع القصص والذكريات والأرشيفات الشخصية، لتضيء على التفاصيل الصغيرة التي تحفظ هوية المكان، وعلى الممارسات التي تصبح شكلاً من أشكال الصمود والبناء في مواجهة الفقدان.

ورشة «سلاح ستّي للعمار الشامل»: السبت 20 و27 حزيران (يونيو) – الساعة 6:00 مساءً. «بيت بيروت» (السوديكو). للاستعلام: 71/028969

حوار سيمفوني بين الشرق والغرب

■ في أمسية تحتفي بالموسيقى الكلاسيكية وروّادها، يقدّم «المعهد الوطني العالي للموسيقى» حفلة بعنوان «أمسية من الروائع السيمفونية»، مساء اليوم، مع «الأوركسترا الفلهارمونية الوطنية اللبنانية» بقيادة المايسترو هاروت فازليان (الصورة).

تأخذ الأمسية الجمهور في رحلة عبر أعمال سيمفونية لعدد من المؤلفين الذين تركوا بصمتهم في تاريخ الموسيقى، من آرام خاتشاتوريان ولودفيغ فان بيتهوفن ووليد غلمية.

يجمع البرنامج بين مدارس وتجارب موسيقية مختلفة، في لقاء يضيء على قدرة الأوركسترا على إعادة إحياء الريبرتوار العالمي واللبناني، وعلى استمرار حضور الموسيقى الكلاسيكية كمساحة للتعبير والحوار الفني.

«أمسية من الروائع السيمفونية»: اليوم – الساعة 8:30 مساءً - «الكنيسة الإنجيلية الأرمنية الأولى» (القنطاري). للاستعلام: 01/349230

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com